صنـدوق النقـد الـعربـي
ARAB MONETARY FUND

تبني المعايير الدوليّة للتقارير المالية في الدول العربية

IFRS

إعداد:
وليد بن ترديت
قسم الحسابات
دائرة الشؤون الماليّة والحاسب الآلي
صندوق النقد العربي

"سلسلة دراسات محاسبيّة وماليّة"

2018

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

تبني المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة في الدول العربية

2018

IFRS

إعداد
وليد بن ترداية
قسم الحسابات
دائرة الشؤون الماليّة والحاسب الآلي
صندوق النقد العربي

"سلسلة دراسات محاسبيّة وماليّة"

صندوق النقد العربي 2018

حقوق الطبع محفوظة

يُعِدُ الفنيون بصندوق النقد العربي دراسات اقتصادية ومالية، وأوراق بحثية، يصدرها الصندوق، وينشرها على موقعه الرسمي بشبكة الإنترنت. تتناول هذه الإصدارات قضايا تتعلق بالسياسات النقدية والمصرفية والمالية والتجارية وأسواق المال وانعكاساتها على الاقتصادات العربية.

الآراء الواردة في هذه الدراسات والأوراق البحثية لا تمثل بالضرورة وجهة نظر صندوق النقد العربي، وتبقى معبرة عن وجة نظر مُعِد الدراسة.

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذه الدراسات أو ترجمتها أو إعادة طباعتها بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات على العنوان التالي:
دائرة الشؤون المالية والحاسب الآلي
صندوق النقد العربي
ص.ب 2818، أبوظبي - دولة الامارات العربية المتحدة
هاتف: 6171502 - 2- 971+
فاكس: 6326454 - 2- 971+
البريد الالكتروني: finance@amfad.org.ae
Website: http://www.amf.org.ae

المحتويات

المقدّمة 2
مؤثرات الدراسة 3
أهداف الدراسة 3
أهميّة الدّراسة 3
نطاق الدّراسة 3
أسباب اختيار المؤسسات الماليّة والشركات المدرجة في الدول العربية 3

1. مفهوم وتاريخ المحاسبة وأهم النماذج المحاسبيّة 5
1.1 مفهوم المحاسبة 5
2.1 تاريخ المحاسبة 5
3.1 أهم النماذج المحاسبيّة 8

2. نشأة وتطوّر المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة 13
1.2 قبل سنة 1972 13
2.2 بعد سنة 1972 13
3.2 لجنة معايير المحاسبة الدوليّة 13
4.2 جهود التوافق المحاسبي الدولي 16

3. نظرة عن التوافق مع المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة في دول العالم () 19
1.3 خُلاصة دراسة مجلس معايير المحاسبة الدوليّة 19

4. تطوّر المحاسبة في الدول العربيّة 21
1.4 تطورّ القوانين المحاسبيّة في الأقطار العربيّة 21
2.4 ملخص عن التوافق في تطبيق المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة في الدول العربية 51

5. العوامل المؤثرة في تبنّي المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة في الدول العربية ... 59
1.5 التوافق لدى الدول العربيّة التي تبنّت المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة 59
2.5 التحديّات التي تواجه الدول العربيّة التي لم تتبنّى المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة 61

6. النتائج والخطوات المستقبليّة 63
1.6 النتائج 63
2.6 الخطوات المستقبليّة 64
قائمة المراجع 70
قائمة المختصرات 75

المقدّمة

مرّت نُظم المحاسبة في مسار تطوّرها بالعديد من المراحل بدءاً من وظيفة العدّ والقياس التي عُرفت بها خلال العصور القديمة، ثم وظيفة التحليل التي ظهرت مع بداية العصور الوسطى، إلى وظيفة التواصل، أي أصبح دورها الأساسي هو الإجابة على الاحتياجات المختلفة للمعلومات. نتيجة للتغيّرات التي ميّزت الاقتصاد العالمي خلال الربع الأخير من القرن الماضي واتجاهه نحو العولمة، وظهور تكتلات اقتصاديّة كُبرى إمتد نشاطها إلى مختلف أنحاء العالم، كان لابد للنُظم المحاسبيّة من مواكبة هذه التحوّلات، الأمر الذي دفع إلى البحث عن مرجعيّة محاسبيّة توحّد المفاهيم المحاسبيّة على المستوى الدولي.

تُعتبر نُظم المحاسبة ومخرجاتها وسيلة أساسية للتواصل المعلوماتي المالي. تختلف أساليبها وطرق تطبيقها من بلد إلى آخر. الاختلاف الذي ميّز الأنظمة المحاسبيّة المطبّقة في دول العالم أدى إلى الحدّ من مقدّرة مستّخدمي البيانات الماليّة من مقارنة الأوضاع الماليّة والأداء للمؤسسات على اتخاذ قرارات بغياب معايير موحّدة. هذا الواقع دفع بالكثير من المنظمات الدوليّة والهيئات المهنيّة لتكثيف جهودها لإرساء معالم التوافق المحاسبي وتوحيد المفاهيم، من خلال البحث لزيادة الانسجام والتوافق بين الممارسات المحاسبيّة المختلفة، وإيجاد ممارسات محاسبيّة تحظى بصفة القبول الدولي، عُرفت في العشرينيّة الأخيرة بالمعايير الدوليّة للتقارير الماليّة (IFRS)[1].

حظي تطبيق المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة (IFRS) باهتمام معظم دول العالم، ساهم في ذلك عدّة عوامل منها:

- الإرتقاء بمستوى التنظيم المالي والاقتصادي لمواكبة متطلبات الحوكمة وتعزيز قُدرات المؤسسات على تطوير وتنويع نطاق عملياتها.
- الارتفاع الملموس في أعداد مستّخدمي البيانات الماليّة من حكومات، بنوك، مستثمرين، محلّلين ماليين، وشركات عالميّة، إضافةً إلى مزيد من الاهتمام من المساهمين، خاصةً بعد أن أصبحت الشركات تُدار من مجالس إدارةٍ وليس المساهمين أنفسهم.
- الحاجة إلى المعلومة الموثوقة، والشفافة في الوقت المناسب، أمام حالات التعثّر والأزمات الماليّة.
- الحاجة إلى بناء فهم مشترك للمفاهيم المحاسبيّة عبر الدول لتوحيد لغة المال والأعمال، ومزيد من تعزيز الثقة في الاقتصاد العالمي.

(1) International Financial Reporting Standards

مؤثرات الدراسة

- اختلاف المفاهيم والتطبيقات الماليّة والمحاسبيّة القائمة في الدول العربية لتأثّرها بالبيئة التشريعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة لكل دولة.
- انتشار تطبيق المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة في العالم وتباين مواقف الدول العربية إزاء تبنيها.

أهداف الدراسة

- الوقوف على وضع تبني المعايير الدولية للتقارير المالية في الدول العربية كما في 2017.
- إلقاء الضوء على أهم التحديات التي تواجهها الدول العربية في تبني المعايير الدولية واقتراح بعض الحلول.
- مدى العلاقة بين التوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية وبعض المؤشرات الاقتصادية في الدول العربية.

أهميّة الدّراسة

- توفير معلومات مجمعّة حول التشريعات المحاسبية في الدول العربية يمكن الاعتماد عليها في تحليل واقع تبني المعايير الدولية ومعرفة متطلبات الدول العربية في هذا المجال.

نطاق الدّراسة

- القوانين والنّظم المحاسبيّة بجميع الدول العربيّة بقدر ما توفّر من معلومات موثوقة للفترة ما بعد الاستقلال حتى تاريخ الدراسة.
- القوانين والنّظم المحاسبيّة المتعلّقة بالمؤسسات الماليّة التي هي تحت إشراف البنوك المركزيّة، والشركات المُدرجة بالأسواق الماليّة.

أسباب اختيار المؤسسات الماليّة والشركات المدرجة في الدول العربية

- تُعتبر المؤسسات الماليّة والشركات المُدرجة في الدول العربية الأكثر تأثراً بتطبيق المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة ومتطلبات الإلتزام بقوانين الشركات التجاريّة.
- تعتبر محرك رئيسي لاقتصادات الدول العربيّة.
- ذات إرتباط بالتطوّرات الاقتصاديّة العالميّة والقوانين الصادرة عن الهيئات والمنظمات العالميّة والمنتديات الاقتصاديّة (هيئات الرقابة على المصارف، لجنة بازل، مجموعة العشرين...الخ)

1. مفهوم وتاريخ المحاسبة وأهم النماذج المحاسبيّة

1.1 مفهوم المحاسبة

يُعتبر علم المحاسبة أحد فروع العلوم الإجتماعيّة التي تهتم بالإدارة الماليّة للنشاط الاقتصادي والرقابة عليه في المؤسسات والشركات على اختلاف أنواعها ومجالات أنشطتها. كانت تنحصر وظيفتها الأساسيّة في تسجيل المعاملات الاقتصاديّة التي كانت تتم عموماً في صورة نقدية وتبويبها وتلخيصها. شملت وظيفة المحاسبة إعداد تقارير ماليّة دوريّة عن نشاط الشركات وتطوّرها وتقديم معلومات ذات قيمة لمستعمليها. بهذا نجد المحاسبة تُعبّر عن عملية تحديد وقياس النشاط الاقتصادي على مستوى الوحدات الاقتصاديّة وعلى المستوى الوطني، لتوصيل أفضل المعلومات التي يمكن أن تساهم في اتخاذ القرار. هي بذلك مثل غيرها من العلوم تقوم على مجموعة من المبادئ نشأت وتطوّرت نتيجة لجهود العديد من الهيئات الأكاديميّة والمنظمات المهنيّة عبر مراحل التطوّر الاقتصادي والاجتماعي.

مفهوم المحاسبة في بداية ظهورها كان لا يتعدّى العدّ والقياس، ثم أصبحت تُعرف على أنها فن تسجيل العمليات الماليّة التي تقوم بها الشركات لغرض المتابعة والرقابة والتقرير وصولاً لكونها أحد أفضل نُظم المعلومات الإدارية. ترشد مستّخدميها لاختيار البدائل إستناداً على معلومات موثوقة، لذا يجمع جلّ المهتمين بالبحث في موضوع المحاسبة على أهميّة الإحاطة بالمسيرة التاريخيّة لتطوّر هذه الوظيفة التي أصبحت مهمة، ليس فقط بهدف اكتشاف الماضي والوقوف على الحقائق، بل لفهم الحاضر والقُدّرة على استكشاف المستقبل.

2.1 تاريخ المحاسبة

أ) المحاسبة في العصور القديمة والوسطى[2]

نشأت المحاسبة منذ القدم، وتطوّرت نتيجةً للجهود المبذولة في المجال النظري والعملي، ملبّية للحاجة المستمرة والدائمة لمعلومات محاسبيّة ملائمة وفعالة، خدمةً لمستعمليها داخل وخارج الشركات للاستفادة منها لأغراض التسيير واتخاذ القرار، فالفكر المحاسبي يُعتبر نتاج عملية تراكميّة عبر الزمن، تأثر بالأوضاع الاجتماعيّة والاقتصاديّة والماليّة السائدة في كل مرحلة من مراحل تطوّره.

تعود نشأة المحاسبة التي كان مرادفها العدّ والقياس إلى بداية الحضارة الإنسانية منذ أن استطاع الإنسان أن يُعبّر عن أفكاره كتابةً وبالأرقام. بعض الحفريات في مدينة بابل دلّت إلى اكتشاف آثار تعود إلى عهد الآشوريين، منذ حوالي 3500 سنة ق.م تشبه السجلّات المحاسبيّة في شكل ألواح من الطوب. إضافةً إلى شرائع حمورابي التي شملت ضمن موادها على إجراءات تنظيم وسير ما يشبه الممارسات المحاسبيّة.

(2) رفيق يوسفي: النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدوليّة ومتطلبات التطبيق 2010-2011 (ص 3).

من بين الأنظمة المحاسبيّة القديمة المتطوّرة بعد الأنظمة التي استّخدمها المصريون القدامى كان النظام المحاسبي الذي استّخدمه اليونانيون في أثينا، ويعود لهم الفضل في وضع أول نظام للمدفوعات الحكوميّة في الفترة ما بين 418 و415 ق.م.

في العهد الروماني، أدى تطوّر الإدارة المركزيّة، إلى ظهور نظام محاسبي مركزي هدف إلى تسجيل إيرادات ونفقات الإمبراطوريّة. خلال هذه الحقبة التاريخيّة خطت المحاسبة خطوات كبيرة إلى الأمام بفضل عاملين رئيسيين:

- البدء في استخدام وحدة النقد كوسيلة لعمليات التبادل التجاري، مما وفّر ركناً هاماً من أركان نظام القيد المحاسبي.
- ظهور بعض الأنظمة العدديّة المتطوّرة نسبياً بدءاً بنظام العدّ اليوناني ثم الروماني وأخيراً النظام العددي الهندي والعربي.

كما أخذت المحاسبة نصيبها من التطوّر في عهد الحضارة الإسلاميّة وكان للخوارزمي إضافات مهمة تمثّلت في تطوير علوم الجبر واختراع رقم الصفر، الشيء الذي كان له الأثر الكبير على تسهيل وتقدّم المعاملات المحاسبيّة وتطوّرها لاحقاً.

ب) المحاسبة في عصر التجارة[3]

مع تطوّر التجارة واتساعها وتعدّد وتنوّع المعاملات التجاريّة واتساع متطلبات العمليات الماليّة، تصاعد الاهتمام بالمحاسبة منذ القرن الحادي عشر وأُفردت لها عدّة كتابات خاصةً في القرن الثالث والرابع عشر الميلادي، وكان ذلك مؤشراً على دخول المحاسبة المجال النظري إضافةً إلى المجال التطبيقي الذي كان يُمارس آنذاك.

مع نهاية القرن الرابع عشر أصدر "لوقا باشيولي" (Luca Pacioli)[4] لأول مرة مبادئ القيد المزدّوج التي عرفت انتشاراً واسعاً في أوروبا. أُعتبرت مبادئ Pacioli شهادة ميلاد للمحاسبة كما نعرفها اليوم، إلا أنها أهملت مفهوم الدورة المحاسبيّة. مبادئ Pacioli استحدثت ولأول مرة ثلاثة سجلات للتسجيل المحاسبي بطريقة القيد المزدّوج وهي:

- **المذكرة**: تُسجّل فيها كل العمليات التي قام بها التاجر دون تحليل طبيعة هذه العمليات.
- **اليوميّة**: تُسجّل فيها العمليات حسب طبيعتها، مدينة أو دائنة، وحسب الحسابات المرادفة لكل عنصر من عناصر العمليات وبترتيب زمني حسب تاريخ حدوثها.
- **دفتر الأستاذ**: تُرحّل إليه المعاملات التي تم تسجيلها باليوميّة، وذلك بالطرف المدين والطرف الدائن لكل حساب لاستخراج الرصيد.

---

(3) رفيق يوسفي، مصدر سبق ذكره (ص4).

(4) لوقا باشيولي: رجل دين وعالم رياضيات إيطالي عاش في القرن 15 يُعتبر مؤسس مبدأ المحاسبة المبنية على القيد المزدوج.

استمرت المحاسبة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر في تأدية نفس الخدمات التي كانت تؤديها في المراحل التاريخيّة السابقة، وبقي الحال كذلك إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر وهو تاريخ اختراع الآلة البخاريّة الذي يعتبره المؤرخون بداية عصر الثورة الصناعيّة في أوربا.

ج) المحاسبة أثناء وبعد الثورة الصناعيّة[5]

مثّلت الثورة الصناعيّة نقطة انعطاف في تاريخ التطوّر الاقتصادي، إذ كان لها بالغ الأثر في تطوّر الفكر المحاسبي ولم تقتصر نتائجها على تسريع وتيرة الاقتصاد فحسب، بل ساهمت في إحداث تغيّرات جذريّة في تطوّر المجتمعات التي شهدت بدورها تغيّرات كميّة وتحولات نوعيّة مهّدت لارتقاء المستوى المعرفي والعلمي. فلم تعد وظيفة المحاسبة محصورة في تسجيل الأثر المالي للأحداث وتبويبها بل أصبحت تشمل قياس الأحداث الماليّة وتحليلها وتوصيلها إلى الجهات المستفيدة منها. أصبحت كذلك وسيلة هامة للرقابة على استخدام الموارد الماديّة والماليّة والبشريّة وتقييم الأداء بالاعتماد على الأساليب الرياضيّة والإحصائيّة منذ الثلاثينيات من القرن الماضي، حين استعانت المحاسبة بالأرقام القياسيّة كوسيلة لتعدّيل بياناتها المتأثرة بظاهرة التضخّم الاقتصادي، ثم ازدادت هذه العلاقة توطيداً حين استّخدم سنة 1937 ليونتيف (Leontief)[6] نموذج "المدخلات والمخرجات" في رسم العلاقة بين مكونات الاقتصاد الأمريكي حيث اعتمد هذا النموذج على البيانات المحاسبيّة للدولة.

في عصرنا الحاضر أصبحت الأساليب الرياضيّة والإحصائيّة وتطبيقاتها العلميّة في مجال القياس المحاسبي موضوع رئيسي لمعظم الدراسات والأبحاث المحاسبيّة، هذا الاتجاه مرشّح للاستمرار طالما استمر السعي نحو ترشيد أساليب القياس بقصد توفير المزيد من الموضوعيّة للبيانات المحاسبيّة.

تميّز عصر الثورة الصناعيّة بنشأة الجمعيات المهنيّة في العالم حيث لعبت الهيئات المحاسبيّة الدوليّة دوراً هاماً في تطوير وإثراء نظريّة المحاسبة خاصةً بعد أزمة الكساد الكبير سنة 1930 وما أسفرت عنه من آثار، أخذت الجمعيات المهنيّة الصغيرة تتّحد مع بعضها البعض لتشكيل منظمات قويّة تفرض وجودها، وتلعب دوراً ريادياً في توجيه العمل المحاسبي، وأهم تلك الجمعيات:

- معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز Institute of Chartered Accountants in England and Wales (ICAEW) أسس سنة 1880 والذي أسهم في إصدار عدّة نشرات محاسبيّة تتناول الكثير من المشكلات التي تواجه المحاسب، وصدرت أهم تلك النشرات عقب الحرب العالميّة الثانية وتناولت المبادئ المحاسبيّة.

---

(5) رفيق يوسفي، مصدر سبق ذكره (ص 5- 6).

(6) ليونتيف: عالم أمريكي في الاقتصاد من أصل روسي حائز على جائزة نوبل للاقتصاد لتطويره نموذج "المدخلات والمخرجات".

- المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين العموميين American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) الذي أسس سنة 1917 ولعب دوراً هاماً في توحيد الممارسات المحاسبيّة عن طريق طرحه للمبادئ المحاسبيّة المقبولة عموماً، وامتد نفوذه خارج الولايات المتحدة الأمريكيّة فكان له آثار عالميّة في تطوير مهنة المحاسبة.

د) نشأة الجمعيات المهنيّة في الدول العربية

كان للمحاسبين في جمهوريّة مصر العربيّة الأسبقيّة على الدول العربيّة في تكوين جمعيّة مهنيّة حيث أنشأت جمعيّة المحاسبين والمراجعين الملكيّة المصريّة بحسب المرسوم الملكي الصادر في 24 ابريل 1946 ثم تحولت إلى جمعيّة المحاسبين والمراجعين المصريّة بقرار جمهوري رقم 311 لسنة 1953. ثاني الجمعيات المهنيّة تكوّنت بالعراق في سنة 1969 حسب القانون رقم 185.

عملت الجمعيّة المصريّة جهوداً حثيثة لتكوين اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب في 24 يونيو 1970 بالقاهرة بدعوة من نقابة المحاسبين والمراجعين المصريّة، ليصبح أول تجمع مهني في الوطن العربي يضم اتحادات ونقابات المحاسبين والمراجعين المشتغلين بالمهنة، ليرتقي بمستواهم المهني إلى مستوى الدول المتقدّمة التي سبقتنا تنظيماً وخبرةً بعيداً عن التيارات السياسيّة.

انضم إلى الاتحاد أغلب الجمعيات المهنيّة العربيّة إلا أن تباين وجهات النظر العربيّة حول عدّة ملفات حال دون تقدّم جهود التوحّد والتطوّر لاتحاد الجمعيات المحاسبيّة المهنيّة بالشكل المأمول. لذلك لم يجد الاتحاد فرصة أن يرتقي بالفكر المحاسبي في الدول العربيّة التي ظلت تتبع ببطء الجهود الدوليّة في هذا المجال.

3.1 أهم النماذج المحاسبيّة

أ) النموذج القاري أو الأوروبي (Continental)[7]

يتم تبنّي هذا النموذج من قِبل الدول التي لها نظام اقتصادي مركزي وسوق رأسمالي غير نشط والتي توجد بها سلطة واحدة تتمثّل في الجهات الحكوميّة التي تقيم وتقرّر السياسات المحاسبيّة وتأثيراتها الاقتصاديّة والإجتماعيّة في ظل الأهداف الوطنيّة العامة، وكنتيجة لذلك فإن القوائم الماليّة تكون محدّدة بالقوانين، مما يجعل الممارسات المحاسبيّة أكثر توحيداً (نظام محاسبي موحّد)، وتوفّر مرجعيّة يمكن من خلالها الحكم على كفاءة أي طريقة من الطرق المحاسبيّة المتّبَعة، ومن الدول المتّبِعة لهذا المدخل نجد فرنسا وألمانيا.

يتميّز هذا النموذج بتوجيه المعلومات المحاسبيّة أساساً لتلبّية متطلبات الحكومة مثلاً في فرض الضرائب والتأكد من مدى الامتثال للخطط الوطنيّة، كما أنها

[7] شعيب حمزة: مداخلة حول التنظيم المحاسبي في المدرستين الفرنسية والأمريكية 2010 (ص4).

تعكس اهتمامات العديد من المجموعات المختلفة مثل العمال والسلطات الإدارية والمجتمع ككل (الموازنة النسبيّة بين احتياجات متخذي القرارات)، إضافةً لذلك فإن النظام المحاسبي الموحّد يتميّز بسهولة عملية الاتصال على مستوى الأفراد والمؤسسات بين المحاسبين والمستخدمين، الأمر الذي يوفّر إمكانية أكبر للمقارنة والتنبؤ.

ومن أهم الانتقادات الموجّهة لهذا النموذج فقدان المحاسبة للمرونة اللازمة لتتماشى مع تعقّد بيئة الأعمال، وكذا افتقار النظام المحاسبي الموحّد إلى القُدرة على التطوير والتحسين الذاتي للقوائم الماليّة.

اهتمّت فرنسا بعد الحرب العالميّة الثانية بإعادة البناء، وانتهجت سياسة اقتصاديّة مبنيّة على التخطيط، حيث تم اعتماد المخطط المحاسبي العام الذي يرتكز على تحقيق الأهداف الاقتصاديّة العامة كزيادة الدخل وزيادة الناتج القومي مع أهميّة أقل لمهنة المحاسبة، ويُعتبر القانون الضريبي من أهم العوامل المؤثرة على القواعد المحاسبيّة، حيث تُعتبر مهنة المحاسبة أقل تقنية مقارنةً بالمحاسبة الأنجلوسكسونية إضافةً إلى مختلف القوانين المُشكّلة للإطار العام والقواعد المحاسبيّة المتعارف عليها، هذا وتتميّز المحاسبة الفرنسية بكونها تحفظيّة بشكل كبير وتهتم بالشكل أكثر من المحتوى.

تطوّر المرجع الفرنسي من مخطط محاسبي عام إلى إنشاء قانون محاسبي، حيث تطوّرت التطبيقات للمعايير المحاسبيّة الفرنسية كما يلي:

- خلال الفترة 1946 - 1947: ميلاد المعايير المحاسبيّة بالتوازي مع التخطيط الاقتصادي الوطني.
- خلال الفترة 1947 - 1982: اعتبار المخطط المحاسبي العام أساس المعايير المحاسبيّة مع إطار قانوني ضعيف، إضافةً إلى تقويّة العلاقة بين المحاسبة والجباية، واتباع التوجّه الأوروبي.
- خلال الفترة 1983 - 1996: تميّزت بتطوّر التوجّه الأوروبي حيث كان للتوجيه الرابع والسابع وتوجيهات أخرى أثر كبير على المحاسبة الفرنسية.
- بعد 1996: تقويّة مسار إصدار المعايير وقوتها القانونيّة، ولم يبق المخطط المحاسبي العام المرجع الوحيد حيث اقتصر على الحسابات الفردية للمؤسسات فقط.

ب) النموذج الأنجلوسكسوني (Anglosaxon)[8]

في هذا النموذج يتولى الممارسون لمهنة المحاسبة والمنظمات المهنيّة المختصة عملية وضع وتطوير المبادئ والقواعد والإجراءات المحاسبيّة دون تدخّل القوانين والحكومة، حيث يتميّز هذا النموذج بمرونة الاختيار بين مجموعة مختلفة من الطرق والإجراءات لنفس الأحداث الاقتصاديّة.

(8) شعيب حمزة: مصدر سبق ذكره (ص3).

يتم تبنّي هذا النموذج أكثر من قِبل الدول التي يسود بها نظام اقتصادي حر مع أسواق ماليّة نشطة مثل الولايات المتحدة الأمريكيّة وبريطانيا وكندا، حيث تُدار الأنظمة المحاسبيّة على أساس أن توزيع الموارد الاقتصاديّة يتم من خلال اليد الظاهرة والخفية لنظام السوق الحر، وتتجه نحو تلبّية احتياجات المستثمرين والمقرضين من المعلومات المحاسبيّة.

إلا أن تعارض مصالح مستّخدمي مخرجات النظام المحاسبي جعل كلاً منهم يحاول التأثير على المعايير والإجراءات المحاسبيّة لتلبّية احتياجاته من المعلومات، لذا من أهم الانتقادات الموجّهة لهذا المدخل هيمنة مصالح بعض المستخدمين (خصوصاً المستثمرين والمقرضين) على مصالح الفئات الأخرى، إضافةً إلى غياب حجة الإلزام القانوني - في بعض الأحيان- التي تُعتبر أهم عنصر لتنفيذ اللوائح والتشريعات المحاسبيّة المعدّة من قِبل جهات غير حكوميّة.

تعدّ الولايات المتحدة الأمريكيّة رائدة التيار الأنجلوسكسوني الذي يتكفّل القطاع الخاص فيه بمهمة التنظيم المحاسبي عن طريق الشركات الكُبرى والمجمّعات المهنيّة وأرباب العمل، ولكن مع اشتداد حدة المنافسة في السوق المالي وبين الشركات متعدّدة الجنسيات، بدأ يتسع مجال تدخّل الدولة في عملية التنظيم المحاسبي، ويتميّز القانون بصفة عامة في الولايات المتحدة الأمريكيّة بكونه قانوناً عرفياً وليس قانوناً مكتوباً مثل النموذج الفرنسي، حيث لكل ولاية قانونها الخاص بالشركات، وتُعتبر النصوص القانونيّة المتعلّقة بالمحاسبة قليلة نسبياً، كما أن دور الإدارة الجبائية ضعيف نتيجة فصل المحاسبة عن الجباية.

تأثّرت المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكيّة بعمق بالمحاسبة الإنجليزية نظراً للتشابه بين البلدين بسبب اللغة المشتركة واستعمار المملكة المتحدة للولايات المتحدة الأمريكيّة لزمن طويل، وكون كثير من الأمريكيين هم أساساً مهاجرون من المملكة المتحدة.

في سنة 1934 تم تأسيس هيئة تداول الأوراق الماليّة الأمريكيّة "SEC" لمواجهة آثار الأزمة الاقتصاديّة لسنة 1929، وبدأت بإلزام المؤسسات الراغبة في الدخول للبورصة بنشر تقارير ماليّة دوريّة، حيث تمثل دورها في حماية المستثمرين عن طريق نشر كل المعلومات المفيدة لهم في عملية اتخاذ القرارات، وفوضت هذه اللجنة مهمة وضع المبادئ المحاسبيّة إلى المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين العموميين، وذلك عن طريق لجنة المبادئ المحاسبيّة (بين 1938-1959)، ثم عن طريق مجلس المبادئ المحاسبيّة (بين 1959- 1973)، وأخيراً تم تشكيل مجلس معايير المحاسبة الماليّة "FASB" سنة 1973 الذي يمارس مهامه حالياً تحت رقابة هيئة تداول الأوراق الماليّة الأمريكيّة.

ويمكن تحديد البيئة الاقتصاديّة، القانونيّة والجبائية في الولايات المتحدة الأمريكيّة، وارتباطها بالمحاسبة كما يلي:

- **البيئة الاقتصاديّة**: في بداية القرن العشرين تطوّرت المؤسسات الأمريكيّة مما أدى إلى نمو العمليات حول رأسمالها، فبرزت الحاجة إلى معلومات ماليّة أكثر شفافيّة ومصداقيّة، حيث أن أزمة 1929 أدّت إلى عدم رضا مستعملي التقارير الماليّة، فبدأت جهود تحسين المعلومة المحاسبيّة والماليّة من طرف الحكومة وهيئات البورصة والمهنة المحاسبيّة، من جهة أخرى يُعتبر السوق الأمريكي بمثابة سوق عالمي حيث يحتل المستثمرون الأمريكيون مكانة هامة في مجال الأعمال، وهو ما جعل مجلس معايير المحاسبة الماليّة يساهم بصفة كبيرة ونشطة في إصدار معايير المحاسبة الدوليّة.
- **البيئة القانونيّة**: تنوّع المجتمعات في أمريكا نتج عنه عدم القُدّرة على وضع نصوص قانونية موحّدة وملزمة في هذا المجال.

	النموذج الأنجلوسكسوني	النموذج الأوروبي القاري
المصدر الرئيسي للتمويل	الأسواق الماليّة	البنوك
النظام القانوني والجبائي	يتم إعداد القواعد والمعايير المحاسبيّة من طرف المنظمات الخاصة بغرض خدمة احتياجات المستثمرين، وتكتفي الدولة بمهمة الإشراف	القواعد والمعايير المحاسبيّة يتم إعدادها من طرف الدولة (المخطط المحاسبي والقانون التجاري)، بما يخدم احتياجات الاقتصاد الكلي.
المرجع والأساس المحاسبي	يتم وضع إطار تصوري موحد للقواعد والمبادئ المحاسبيّة، ويمثل أساس إصدار المعايير.	يتم وضع مخطط محاسبي يمثل المرجع المحاسبي (الإطار التصوري ضمني).
المستعملين المستهدفين للمعلومات المحاسبيّة	المستثمرين بالدرجة الأولى	الدائنين، الموردين، المستثمرين، الإدارة الجبائية، الأجراء، ثم إلى مختلف الأطراف التي تتعامل مع المؤسسة والمستثمرين.
نشر الحسابات السنوية	سنوي، نصف سنوي وفصلي (في الولايات المتحدة الأمريكيّة)	سنوي وسداسي
نظرة المؤسسة	نظرة اقتصاديّة	نظرة قانونية
حساب النتيجة المحاسبيّة	يجب أن تترجم النتيجة الوضعية الاقتصاديّة للمؤسسة، وتغيّرات قيم أصولها وخصومها. المخصّصات تُحدّد بضوابط	الرغبة في تقليل النتائج عن طريق سياسات المخصّصات والاحتياطات.
العلاقة بين المحاسبة والجباية	تعالج القضايا الجبائية خارج القوائم الماليّة (القواعد المحاسبيّة مستقلّة عن النظم الجبائية).	علاقة قويّة بين القواعد الجبائية والقواعد المحاسبيّة (يتم الانتقال من النتيجة المحاسبيّة إلى النتيجة الجبائية ببساطة)

2. نشأة وتطوّر المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة

يمكن تقسيم الحقبة التاريخيّة التي ظهرت وتطوّرت خلالها المعايير الدوليّة إلى مرحلتين، قبل سنة 1972 وبعد سنة 1972 وذلك حتى ظهور لجنة معايير المحاسبة الدوليّة.

1.2 قبل سنة 1972

كان الاهتمام منصبّاً حول عقد المؤتمرات والمنتديات والملتقيات الدوليّة، بهدف تقريب وجهات النظر ومحاولة إزالة أو التقليل من الاختلافات في الممارسات العملية للمحاسبة بين الدول، ومن أهم هذه المؤتمرات:

- مؤتمرات المعهد الأمريكي للمحاسبين وعقد أول مؤتمر سنة 1949.
- مؤتمرات الاتحاد الأوروبي للخبراء الاقتصاديين والماليين وكان أول مؤتمر سنة 1951 وضم 12 جمعيّة محاسبيّة أوروبية.
- مؤتمرات الاتحاد الإقليمي لمحاسبي آسيا والمحيط الهادي، وكان أول مؤتمر سنة 1972.

2.2 بعد سنة 1972

أسفرت المؤتمرات الدوليّة التي شهدتّها الفترة ما قبل 1972 عن مرحلة جديدة من مراحل تطوّر المعايير الدوليّة انبثق عنها ميلاد لجنة معايير المحاسبة الدوليّة، وحدث هذا خلال المؤتمر الدولي العاشر للمحاسبة المنعقد في مدينة سيدني الأسترالية وكان هدفها الرئيسي العمل على تقليص الاختلاف المحاسبي بين الدول.

3.2 لجنة معايير المحاسبة الدوليّة

تأسست سنة 1973، ومقرها لندن. اتّخذت شعار التوحيد المحاسبي الدولي كأحد مهامها الأساسيّة، وتمكنت من إصدار العديد من المعايير والنشرات التفسيريّة والأعمال التنظيميّة التي ساهمت في إرساء نظام محاسبي دولي موحّد تميّزت معلوماته المحاسبيّة بالحجم الكافي المدروس وبالنوعيّة العاليّة. لقد كان الهدف من تأسيس تلك اللجنة منذ نشأتها محدّد في الاتي:

- مناقشة القضايا المحاسبيّة الوطنيّة فيما بين الدول المشاركة على نطاق دولي.
- طرح أفكار محاسبيّة يمكن تبنّيها وإصدارها كمعايير دوليّة تخدّم المصلحة العامة.
- تحقيق قدرٍ من التوافق بين الممارسات المحاسبيّة فيما بين الدول المشاركة يسمح بالقابليّة للمقارنة.
- العمل على تحقيق قدر من القبول الدولي لما يصدر عن اللجنة من معايير.

مرت لجنة معايير المحاسبة الدوليّة منذ إنشائها عام 1973 بتحوّلات تنقسم إلى فترتين[9]:

---

[9] نور الدين مزياني، أهميّة إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل التوافق المحاسبي الدولي 2009 (ص 185 - 186).

أولاً: الفترة ما بين 1973 و1992

بدأت اللجنة بمجلس إدارة تكوّن من عشرة أعضاء هم ممثلي هيئات المحاسبة الوطنيّة في الدول العشر المؤسسة لها، صدر عن اللجنة أول معيار رقم 01 عام 1974 موضوعه "الافصاح عن السياسات المحاسبيّة"، وفي عام 1976 تلقّت اللجنة أول دعم قوي من المؤسسات الاقتصاديّة والماليّة حيث قررت مجموعة محافظي البنوك المركّزية للدول العشر الكُبرى التعاون مع اللجنة الدوليّة وتمويل مشروع تتبناه اللجنة لإصدار معيار محاسبي عن القوائم الماليّة للبنوك، هذا الدعم أدى إلى إصدار معيار محاسبي للتقرير المالي في البنوك.

ومنذ 1978 بدأت دائرة عضوية اللجنة تتسع بانضمام العديد من الدول من مختلف القارات. اعتباراً من عام 1984، بدأت الاهتمامات الدوليّة بتوحيد وتوفيق معايير المحاسبة عالمياً، حيث عُقدت عدّة مؤتمرات دوليّة لهذا الغرض نظّمتها هيئة تداول الاوراق الماليّة الأمريكيّة ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصاديّة والجمعيّة الدوليّة للأوراق الماليّة، حيث بدأ الحديث في هذه المؤتمرات عن عولمة أسواق المال وآليات حماية المستثمرين وكذلك عولمة التقارير الماليّة.

انضم إلى لجنة معايير المحاسبة الدوليّة منذ 1986 عدّة هيئات ومنظمات دوليّة فاعلة منها: المنظمة الدوليّة للجان الأوراق الماليّة IOSCO التي كانت المحرك الأساسي وراء إعادة هيكلة اللجنة وتحويلها إلى هيئة دوليّة متكاملة مستقّلة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين، إضافةً إلى دورها الملموس في توجيه وإدارة عملية تطوير المعايير المحاسبيّة دولياً ودعم قبولها عالمياً.

تواصل الدعم الدولي للجنة بانضمام مجلس معايير المحاسبة الماليّة الأمريكي (FASB) سنة 1988 وكما انضم الاتحاد الاوربي إلى اللجنة الاستشاريّة سنة 1990.

ثانياً: الفترة ما بعد 1992

تميّزت هذه الفترة ببدء الأنشطة التي ترمي إلى زيادة قبول الهيئات النظاميّة الدوليّة لمعايير المحاسبة الدوليّة ومنها المنظمة الدوليّة للجان الأوراق الماليّة.

وكان المعيار رقم 07: "قائمة التدفقات النقدية" أول معيار تقبّله المنظمة وذلك عام 1993، يليه قبول "14" معياراً من المعايير التي أصدّرتها اللجنة الدوليّة وذلك في العام 1994، كما لقيت هذه اللجنة قبول هيئة تداول الأوراق الماليّة الأمريكيّة (SEC) لثلاثة معايير دوليّة.
تواصل الدعم للّجنة بعد قبول مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB العمل المشترك معها حول مشروع أرباح الأسهم، ووافق البنك الدولي على تمويل مشروعٍ لإصدار معيار عن المحاسبة الزراعية.

تواصل الاهتمام ومحاولات الاقناع الدولي لتوحيد الممارسات المحاسبيّة، فقد طالب الكونغرس الأمريكي ووزراء التجارة لمنظمة التجارة العالميّة ولجنة البورصة الأسترالية سنة 1996 بسرعة العمل على الانتهاء من المعايير المحاسبيّة الدوليّة.

كثّفت اللجنة نشاطها التنظيمي والمحاسبي بصورة ملحوظة عام 1997، حيث تم تشكيل لجنة دائمة للتفسيرات المحاسبيّة (SIC) وكذلك فريق عمل مع ممثلين من المجالس الوطنيّة للعمل على مشروع الأدوات الماليّة والمشتقات، وفي عام 1998 تجاوز عدد الدول الأعضاء في اللجنة الدوليّة المائة عضو.

أما التطوّر المهم في عام 2002 هو الإلتزام بتطبيق المعايير الدوليّة حيث صدر القانون الأوروبي الذي بموجبه ألزمت الشركات المُدرّجة في البورصات الاوربية بتطبيق معايير المحاسبة الدوليّة في موعد أقصاه أول يناير 2005 غير أنه مُدّد الأجل حتى 2007 للمؤسسات التي تطرح سندات فقط.

وفي سنة 2000، تعاظمت الثقة في لجنة معايير المحاسبة الدوليّة بإعلان لجنة بازل الخاصة بالشؤون المصرفية دعمها وقبولها لمعايير المحاسبة الدوليّة وللجهود المبذولة لعولمة المحاسبة، في نفس العام قبلت المنظمة الدوليّة للجان الأوراق الماليّة ثلاثين (30) معياراً دولياً وسمحت للشركات المقيّدة في البورصات العالميّة باستخدامها في التقرير المالي كمتطلبات للقيد والتداول خارج حدود موطنها الأصلي.

إضافةً إلى موافقة اللجنة على المعيار (41) المحاسبة الزراعية وإدخال تعدّيلات على المعيارين (12) و(14) وإصدار إرشادات تفسيريّة لمعيار الأدوات الماليّة رقم (39).

أصدّرت لجنة معايير المحاسبة الدوليّة خلال فترة عملها 41 معياراً محاسبياً (IAS) و33 تفسير محاسبي (SIC).

حقّقت لجنة معايير المحاسبة الدوليّة إنجازاً كبيراً وانتشاراً عالمياً، واسعاً، مع ذلك فإن الطريقة التي تتم بها صناعة المعايير الدوليّة وكذلك الطريقة التي تتم بها عملية القبول تكشف الحاجة إلى تعدّيل جوهري في أُسس قبول المعايير الصادرة عنها وآليات تطويرها حيث تأخذ في الاعتبار:

- تحقيق استقلاليّة الهيئة وذلك بإبعاد عملية صناعة المعايير المحاسبيّة عن كل الضغوط خاصةً من الاتحاد الدولي للمحاسبين وبعض المنظمات الماليّة العالميّة.
- تحقيق هيكل جغرافي عال بحضور مختلف القارات الخمس.
- ممارسة الدور التطويري للمعايير المحاسبيّة الدوليّة بدلاً من تبنّي معالجات وطنية ومحاولة اكسابها الطابع الدولي.

تم إعادة هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدوليّة في سنة 2001 وتأسيس مجلس معايير المحاسبة الدوليّة IASB في 25 يناير 2001 طبقاً للائحة الصادرة في 24 مايو 2000. ومنذ 2001 تم إصدار 17 معياراً جديداً (IFRS) و23 تفسيراً محاسبيّاً (IFRIC) وذلك حتى سنة 2016.

عمل مجلس معايير المحاسبة الدوليّة منذ تأسيسه على وضع خطط لتوفيق المعايير المحاسبيّة على المستوى الدولي والمحلي وذلك بالتعاون مع المجالس الوطنيّة المكلّفة بصناعة المعايير المحاسبيّة المحليّة.

4.2 جهود التوافق المحاسبي الدولي

الفكر المحاسبي شأنه شأن باقي العلوم فالمعرفة المحاسبيّة تتسم بخاصيتين متلازمتين هما: الاستمرارية والتغيّر، وهذا على الصعيدين التطبيقي والنظري. فالاستمراريّة تشير إلى تراكم الخبرات وتكوّن القواعد والاعراف المحاسبيّة بمرور الزمن بعد ثبوت منفعتها عملياً وتقبّلها نظرياً.

أما خاصيّة التغيّر فتشير إلى قدّرتها على مواكبة التطوّر في بيئة الأعمال نتيجة عوامل اقتصاديّة واجتماعية وقانونيّة وتكنولوجية وهدفها الأساسي في النهاية تكوين نظريّة محاسبيّة شاملة.

ومن هذا المنطلق يسعى مجلس معايير المحاسبة الدوليّة (IASB) إلى تحقيق توافق محاسبي في الممارسات المحاسبيّة على المستوى الدولي استجابةً لتلك العوامل.

أهم ما ميّز المحاسبة في الآونة الأخيرة، هو الاتجاه نحو تعميم الممارسات المحاسبيّة الدوليّة نتيجة للتطوّرات الاقتصاديّة والتوجّه الذي إنتاب الاقتصاد العالمي نحو الشموليّة والعولمة وتحرير التجارة الخارجية وظهور التكتلات الاقتصاديّة الكُبرى والشركات متعدّدة الجنسيات وخاصةً من حريّة إنتقال لرؤوس الأموال، فالحديث عن المحاسبة الدوليّة يقودنا إلى التطرّق إلى الجهود الحثيثة المبذولة من قِبل مختلف الهيئات الدوليّة والمنظمات المهنيّة، لإرساء معالم التوحيد والتوافق المحاسبي الدولي وأهمها:

أ) منظمة الأمم المتحدة

يبرز اهتمام منظمة الأمم المتحدة بالشق المحاسبي والمالي من خلال إرساء مبادئ التوافق المحاسبي الدولي من خلال توصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لها سنة 1926 بتعيين مجموعة خبراء لدراسة وضع الشركات متعدّدة الجنسيات والبحث حول إمكانية توحيد النّظم المحاسبيّة، وإصدار معايير دوليّة متعلّقة بالقوائم الماليّة مع التركيز على المعلومات الواجب الإفصاح عنها. في عام 1927 تم تعيين مجموعة خبراء معنيين بالشأن المالي الاقتصادي الدولي أوكلت لهم مهمة القيام بدراسات لتحقيق الأهداف التالية:

- مراجعة الممارسات المحاسبيّة الحاليّة عند إعداد القوائم الماليّة والبحث على مختلف المتطلبات والاحتياجات الخاصة بمعالجة المشاكل التي تواجهها الممارسة المهنيّة للمحاسبة في مختلف الدول.

- تحديد النقائص في المعلومات المتحصّل عليها من القوائم الماليّة، ومدى ملائمة المُقدّم منها لتحسينها.
- التوصية بقائمة تُبيّن الحدّ الأدنى من المعلومات التي ينبغي أن تشملها القوائم الماليّة المعدّة مع الأخذ بعين الاعتبار التوصيات والاقتراحات المُقدّمة من طرف المهنيين.

في عام 1928 أظهرت هيئة الأمم المتحدة إهتماماً باختلاف الممارسات المحاسبيّة من خلال اقتراح إصدار معايير محاسبيّة موحّدة خاصةً بالقوائم الماليّة، وفي عام 1929 قامت هذه الهيئة بتكوين مجموعة عمل تتكون من خبراء في معايير المحاسبة الدوليّة، هدفها الأساسي تحقيق التوافق المحاسبي الدولي وعملها لا يتمثل في إصدار المعايير فقط، بل مراجعتها ومناقشتها وتحديد قواعد إصدارها، وفي عام 1930 تم تأسيس لجنة مهمتها التطوير المستمر للمعايير المحاسبيّة الدوليّة لتلبّية الاحتياجات الحاليّة والمتغيّرة مع ضرورة التشاور والنقاش لتأمين القبول الدولي لهذه المعايير.

ب) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)[10]

نشرت المنظمة سنة 1976 توجيهات تضمّنت حث الشركات متعدّدة الجنسيات على الإفصاح عن الدخل ونتيجة الأعمال وصافي الاستثمارات ورأس مالها العامل. لقيت هذه التوجيهات قبولاً من قِبل دول المنظومة الانجلوساكسونية نظراً لقربها بشكل عام من المعايير الأمريكيّة. وللمنظمة لجنة مختصة بمعايير المحاسبة الدوليّة تهتم بكل ما هو جديد في مجال المحاسبة الذي يكون عادة موضوعا لملتقياتها.

ج) الاتحاد الأوروبي

اهتم منذ تأسيسه بموضوع التوحيد المحاسبي ومسألة توافق القوائم الماليّة المعدّة من قِبل الشركات الأوروبية في إطار خاص بالتنسيق بين قوانين الشركات التابعة لمختلف دول الاتحاد، وصدرت عنه عدّة توجيهات منها التوجيه الرابع الذي تم اعتماده بتاريخ 25 يوليو 1978 والذي تطرّق إلى عدّة قواعد يجب الالتزام بها عند إعداد الحسابات الختامية لشركات الأموال الأوروبية، والتوجيه السابع الصادر بتاريخ 13 يونيو المتعلّق بالحسابات المجمّعة والمبادئ الواجب إتباعها سواء بالنسبة للشركة الأم أو الشركات التابعة، والتوجيه الثامن الصادر بتاريخ 10 أبريل 1984 والخاص بتأهيل المهنيين المكلفين بعملية المراجعة القانونيّة.

[10] منظمة دولية للتعاون بين الدول الصناعيّة الكبرى، تعمل من خلال مجلس ولها حوالي 200 لجنة وفريق عمل، تصدر عنها ثلاث نشريّات في السنة، تتنبأ باتجاهات الأسواق الماليّة للدول الأعضاء وتنشر وصف تحليلي للهيكل التنظيمي لهذه الأسواق.

في نوفمبر 1995 اتبع الاتحاد الأوروبي إتجاه جديد في التوافق المحاسبي أشار إليه بالإستراتيجية المحاسبيّة الجديدة، وأعلنت المفوضية الأوروبية أن الاتحاد يحتاج إلى تحرّك حقيقي حتى يتمكّن من إعطاء توجيهات واضحة للشركات الأوروبية التي ترغب في دخول أسواق المال العالميّة، حيث قامت لجنة الإتصال التابعة للاتحاد الأوروبي بدراسة درجات توافق معايير المحاسبة الدوليّة مع توجيهات الاتحاد الأوربي، ووصلت إلى نتيجة مفادها أن هناك توافق شبه تام بينهما إلا في جزئيات بسيطة يمكن التغاضي عنها، مما سمح للشركات الراغبة في التسجيل في البورصات خارج الاتحاد الأوروبي بإعداد مجموعة واحدة من القوائم الماليّة.

د) الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)

هو منظمة عالميّة لمهنة المحاسبة، تأسس سنة 1977، يضم 155 عضواً ومنظمة من 118 دولة، هدفه الأساسي تطوير مهنة المحاسبة دولياً من خلال إعداد معايير جيدة والتشجيع على استعمالها، وتربطه علاقات جيدة مع عدّة هيئات ومنظمات محاسبيّة في مختلف دول العالم، وقد قام الاتحاد الدولي بوضع المعايير التالية:

- المعايير الدوليّة للمراجعة وخدمات التأكيد
- المعايير الدوليّة لمراقبة الجودة
- قواعد دوليّة لأخلاقيات المهنة
- معايير التأهيل الدولي
- معايير المحاسبة في القطاع العام

3. نظرة عن التوافق مع المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة في دول العالم [11]

إتساقاً مع الجهود الدوليّة حول تأصيل تطبيق المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة فقد بذلت العديد من الجهود الدوليّة في سياق تسريع دائرة تطبيق هذه المعايير على المستوى الدولي. من أهم هذه الجهود الدراسة التي قام بها مجلس معايير المحاسبة الدولية.

1.3 خُلاصة دراسة مجلس معايير المحاسبة الدوليّة

قام مجلس معايير المحاسبة الدوليّة (IASB) بدراسة على 150 دولة من مختلف مناطق العالم فيما يتعلّق بتوافق التشريعات المحاسبيّة مع المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة للشركات المحليّة في كل دولة (فقط الشركات المُدّرجة والمؤسسات الماليّة)، البيانات محدّثة كما في مارس 2017. فيما يلي النتائج التحليليّة للدّراسة:

المنطقة	عدد الدول التي تضمّنتها الدراسة	الدول التي لديها تشريعات ملزمة لكل أو أغلب الشركات المحليّة بتطبيق (IFRS)	نسبة التطبيق داخل المنطقة	الدول التي تسمح لبعض الشركات المحليّة بتطبيق (IFRS)	الدول التي لا تسمح لكل الشركات المحليّة بتطبيق (IFRS)
أوروبا	44	43	%98	1	0
إفريقيا	23	19	%83	1	3
الشرق الأوسط	13	13	%100	0	0
آسيا وأوقيانوسيا	33	24	%73	3	6
القارة الأمريكيّة	37	27	%73	8	2
المجموع	**150**	**126**		**13**	**11**

خلُصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- هناك 126 دولة لديها تشريعات ملزمة لكل الشركات المُدّرجة والمؤسسات الماليّة لديها بتطبيق المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة أي ما يعادل 84% من إجمالي الدول، منها دول الاتحاد الأوروبي، كندا، أستراليا، روسيا، تركيا، دول مجلس التعاون الخليجي، البرازيل، المكسيك، الأرجنتين، جنوب إفريقيا...
- يوجد 13 دولة تسمح بتطبيق المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة لبعض الشركات المُدّرجة والمؤسسات الماليّة لديها، أي ما نسبته 9% من إجمالي الدول منها اليابان، سويسرا، جُزر كايمان، بانما، هوندوراس.

(11) http://www.ifrs.org/use-around-the-world/use-of-ifrs-standards-by-jurisdiction/#analysis.

- هناك 11 دولة لا تسمح بتطبيق المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة للشركات المُدّرجة والمؤسسات الماليّة لديها، أي ما نسبته 7% من إجمالي الدول منها الولايات المتحدة الأمريكيّة، الصين، الهند، مصر، فيتنام.

فيما يلي رسم بياني يجمع في نفس الوقت الدول المختارة في الدراسة ضمن العينة (150 دولة) حسب المناطق وعدد الدول المتوافقة مع المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة في كل منطقة.

رسم بياني حول عدد الدول المتوافقة مع IFRS ضمن العينة (150 دولة) حسب المناطق

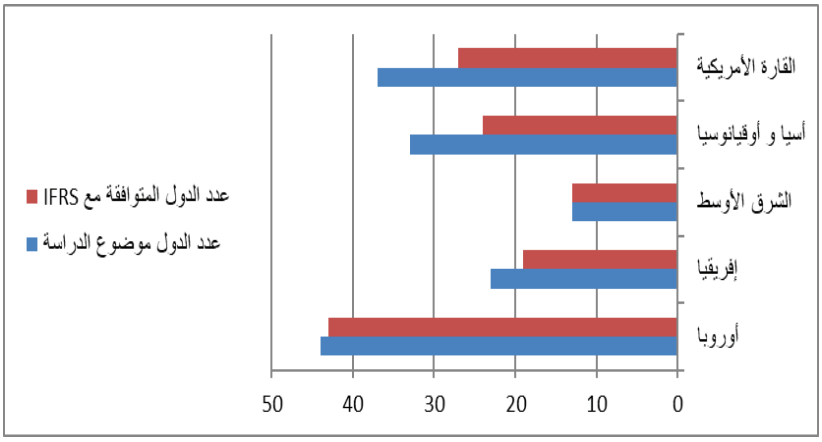

رغم العدد الكبير للدول التي تبنّت المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة وسرعة إنتشارها إلا أنه لا تزال اقتصاديات كبيرة عالميّة كالولايات المتحدة الأمريكيّة والصين واليابان والهند لم تلتزم بتطبيق IFRS، إذ تعطي هذه الدول أهميّة أعلى لنموذجها المحاسبي المحلي. لكن في نفس الوقت، البعض من هذه الدول تعمل حالياً على النظر في تبنّي المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة من خلال مفاوضات مع مجلس معايير المحاسبة الدوليّة وهي الولايات المتحدة الأمريكيّة، اليابان والهند.

من جهة أخرى، إنتهجت مجموعة من الدول سياسة السماح باستخدام المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة (لا الإلزام) ومنها سويسرا وبنما وجُزر كايمان وهو ما يتناسب مع سياسة هذه الدول المعروفة بجلبها للمستثمرين.

4. تطوّر المحاسبة في الدول العربيّة

يتناول البحث في هذا الجزء بالتفصيل تطوّر النّظم المحاسبيّة في الدول العربيّة منذ الاستقلال إلى اليوم وأهم العوامل التي ساعدت في تبنّي المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة وصولاً إلى ملخص عن التوافق في الدول العربية مع هذه المعايير وذلك من خلال:

1.4 تطورّ القوانين المحاسبيّة في الأقطار العربيّة

تأثّرت الدول العربيّة بالحراك الاقتصادي العالمي والتطوّرات التي شهدتّها الممارسات والنّظم المحاسبيّة على غرار بقية دول العالم لكن هذا التأثر كان بدرجات متفاوتة نظراً لطبيعة الكيانات الاقتصاديّة وللتفاوت في البيئة الاقتصاديّة، والاجتماعيّة والثقافيّة في الدول العربيّة.

فيما يلي عرض تفصيلي لتطوّر البيئة المحاسبيّة ومدى توافق المعايير المطبّقة مع المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة في كل الدول العربيّة منذ استقلالها إلى اليوم مع مجموعة مختارةٍ من البيانات المرجعيّة التي تشكّل ركيزة يمكن الإستناد عليها في تفسير وتحليل تطوّر البيئة المحاسبيّة في الدول العربية.

- **المملكة الأردنية الهاشمية [12]**

تأثّرت القوانين بالمملكة الأردنية بعد الاستقلال بالطابع العثماني إضافةً إلى التأثير البريطاني والفرنسي لاحقا. إشتمل قانون الشركات التجاريّة الصادر سنة 1964 على أوّل محاولات تنظيم الإفصاحات الماليّة حيث تم إلزام بعض أنواع من الشركات التجاريّة بإعداد بيانات ماليّة دون توضيح مكونات هذه البيانات أو طريقة إعدادها. تم تحديث القانون التجاري الأردني عدّة مرات وصولاً إلى سنة 1997 حيث أصبح من الإجباري أن تعدّ الشركات بالأردن بيانات ماليّة حسب المبادئ المحاسبيّة العالميّة بصفة عامة دون تفصيل. إلا أن القوانين الأخرى القطاعية فسّرت الأمر على أن المقصود هو المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة.

قائمة بيانات مرجعية لدراسة تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)	
سنة الإستقلال	1946
عدد السكان (بالمليون) (تقرير البنك الدولي 2016)	9.46
درجة التنافسية العالمية (تقرير منظمة Foundation Heritage لسنة 2017)	4.3
مؤشر الحرية الإقتصادية (تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2017-2018)	66.7
مؤشر جودة بيئة الأعمال (تقرير البنك الدولي لسنة 2017)	57.3
الجهة المهنية المختصة في المحاسبة	جمعية المحاسبين الأردنيين
النظام المحاسبي المستعمل للبنوك والمصارف	المعايير الدولية للتقارير المالية
المرجع القانوني (حسب الموقع الإلكتروني للبنك المركزي الأردني)	قانون الشركات التجارية رقم 22 لسنة 1997
النظام المحاسبي المستعمل للشركات المدرجة	المعايير الدولية للتقارير المالية
المرجع القانوني (حسب الموقع الإلكتروني لبورصة عمّان)	قانون 2007 للهيئة الأردنية للأوراق المالية بالإضافة إلى قانون الشركات التجارية

[12] أيمن حداد: مراجعة للتشريعات المحاسبيّة: حوكمة الشركات والإفصاحات 2016. (ص 5-15) (الجامعة الأمريكية بالكويت)

- **الإمارات العربيّة المتحدة** [13]

تأثّرت القوانين في دولة الإمارات العربيّة المتحدة في فترة ما بعد الاتحاد بالشريعة الإسلاميّة وكذلك النموذج البريطاني. نصّ القانون الاتحادي رقم 8 لسنة 1984 المتعلّق بالشركات التجاريّة على ضرورة مسك دفاتر محاسبيّة منتظمة لكن دون الإشارة إلى استخدام أي نظام محاسبي. بالنسبة للبنوك والمؤسسات الماليّة والاستثمارية التي تقع تحت إشراف بنك الإمارات المركزي فقد تم إلزامها بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية حسب التعميم رقم 20 الصادر في 25 يناير 1999.

جاء القانون رقم 2 لسنة 2015 المتعلّق بالشركات التجاريّة ليفرض صراحة استخدام المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة في دولة الإمارات العربيّة المتحدة عدا الشركات الموجودة بالمناطق الحرة إذ لكل سلطة منطقة حرة نظامها الخاص.

قائمة بيانات مرجعية لدراسة تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)	
سنة الإتحاد	1972
عدد السكان (بالمليون) (تقرير البنك الدولي 2016)	9.27
درجة التنافسية العالمية (تقرير منظمة Heritage Foundation لسنة 2017)	5.3
مؤشر الحرية الإقتصادية (تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2017-2018)	76.9
مؤشر جودة بيئة الأعمال (تقرير البنك الدولي لسنة 2017)	76.89
الجهة المهنية المختصة في المحاسبة	جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات الإماراتية
النظام المحاسبي المستعمل للبنوك والمصارف	المعايير الدولية للتقارير المالية
المرجع القانوني (حسب الموقع الإلكتروني لمصرف الإمارات العربية المركزي)	التعميم رقم 20 لسنة 1999
النظام المحاسبي المستعمل للشركات المدرجة	المعايير الدولية للتقارير المالية
المرجع القانوني (حسب الموقع الإلكتروني لسوق أبوظبي للأوراق المالية)	دليل الإفصاحات للشركات المدرجة ببورصة أبوظبي
المرجع القانوني (حسب الموقع الإلكتروني لهيئة الأوراق المالية والسلع)	قرار مجلس الإدارة رقم 03 لسنة 2000 المتعلق بتنظيم الإفصاحات والشفافية
المرجع القانوني (حسب الموقع الإلكتروني لمركز دبي المالي)	قانون الشركات الصادر عن مركز دبي المالي (منطقة حرة) سنة 2009 والمعدل سنة 2017 يعطي الحرية لسلطة الإشراف بقبول معايير محاسبة دولية (لا يقتصر على المعايير الدولية للتقارير المالية)

(13) ياس الخفاجي: تأثير الثقافة على التقارير المحاسبيّة في دولة الإمارات العربيّة المتحدة 2012 (ص: 3-5) الجامعة الأمريكية بالشارقة 2012.

- **مملكة البحرين**

إثر تأسيس المملكة، صدر القانون التجاري سنة 1987 الذي نص في المواد رقم 20 إلى 31 على إلزام الشركات التجاريّة بمسك سجلات محاسبيّة وإعداد بيانات ماليّة دون التطرّق إلى النظام المحاسبي المطلوب. ينص التعديل للقانون التجاري الصادر سنة 2001 ومن خلال الفصل رقم 219 "يجب على مدققي الحسابات التأكّد ما إذا كانت حسابات الشركة متلائمة مع معايير المحاسبة الدوليّة". فمن هذا المنطلق تكون قد تبنّت مملكة البحرين المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة.

قائمة بيانات مرجعية لدراسة تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)	
سنة تأسيس المملكة	1971
عدد السكان (بالمليون) (تقرير البنك الدولي 2016)	1.4
درجة التنافسية العالمية (تقرير منظمة Heritage Foundation لسنة 2017)	4.54
مؤشر الحرية الإقتصادية (تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2017-2018)	68.5
مؤشر جودة بيئة الأعمال (تقرير البنك الدولي لسنة 2017)	68.44
الجهة المهنية المختصة في المحاسبة	جمعية المحاسبين البحرينية
النظام المحاسبي المستعمل للبنوك والمصارف	المعايير الدولية للتقارير المالية
المرجع القانوني (حسب الموقع الإلكتروني لمصرف البحرين المركزي)	كتاب الضوابط لبنك البحرين المركزي (Volume1 BR1-1.4)
النظام المحاسبي المستعمل للشركات المدرجة	المعايير الدولية للتقارير المالية
المرجع القانوني (حسب الموقع الإلكتروني لبورصة البحرين)	كتاب معايير الإفصاح لبورصة البحرين

- **الجمهوريّة التونسيّة**

إستخدمت الجمهوريّة التونسية إثر الاستقلال، المخطط المحاسبي الفرنسي لسنة 1957 واستمرّ استعماله من طرف الشركات التونسيّة حتى سنة 1968 حيث كان لزاماً على الدولة الناشئة أن تُعزّز قدرتها على الاستقلال والتخلّص من النّظم المحاسبيّة لفترة الاستعمار التي باتت لا تفي بالتطلعات الاقتصاديّة للدولة. أوكلت المهمة إلى المجلس الوطني للمحاسبة الذي أخذ على عاتقه تطوير نظام محاسبي يتماشى مع إحتياجات وتحديات المرحلة. ترأس المجلس كل من محافظ البنك المركزي وعميد هيئة الخبراء المحاسبين بتونس.

احتوى النظام المحاسبي الجديد لسنة 1968 على مجموعة من القواعد المحاسبيّة البسيطة إذ كان يفي بحاجيات النسيج الاقتصادي في تلك الفترة التي تميّزت بأغلبية الشركات الصغيرة والمتوسطة. طبقت كل الشركات هذا النظام المحاسبي رغم عدم صدور قانون رسمي في حقه يضفي عليه صبغة إلزاميّة.

تطوّرت المعايير المحاسبيّة العالميّة وأنشأ مجلس المعايير الدوليّة في سنة 1973 ليخلق ديناميكية على مستوى الفكر المحاسبي. قام المجلس الوطني للمحاسبة بتونس بمراجعة المعايير المحاسبيّة التونسية لتتلاءم مع التطوّرات العالميّة وأصدّر في ديسمبر 1996 النظام المحاسبي للشركات حيث كان متناسقاً مع المعايير المحاسبيّة الدوليّة في تلك الفترة.

أصدّر المجلس الوطني للمحاسبة بعض المعايير المتعلّقة ببعض القطاعات كقطاع البنوك وشركات الاستثمار بالبورصة وكذلك معايير تتعلق بالحسابات المجمّعة.

قائمة بيانات مرجعية لدراسة تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)	
سنة الإستقلال	1956
عدد السكان (بالمليون) (تقرير البنك الدولي 2016)	11.4
درجة التنافسية العالمية (تقرير منظمة Heritage Foundation لسنة 2017)	3.93
مؤشر الحرية الإقتصادية (تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2017-2018)	55.7
مؤشر جودة بيئة الأعمال (تقرير البنك الدولي لسنة 2017)	64.89
الجهة المهنية المختصة في المحاسبة	هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية
النظام المحاسبي المستعمل للبنوك والمصارف	معايير المحاسبة التونسية
المرجع القانوني (حسب الموقع الإلكتروني للبنك المركزي التونسي)	قرار وزير المالية المؤرخ في 22 نوفمبر 2001 الذي يعتمد من خلاله المعايير المحاسبية للقطاع البنكي
النظام المحاسبي المستعمل للشركات المدرجة	معايير المحاسبة التونسية
المرجع القانوني (حسب الموقع الإلكتروني لبورصة تونس)	القانون رقم 117 لسنة 1994 مع التعديلات الصادرة في القانون رقم 96 لسنة 2005 والقانون رقم 64 لسنة 2009

قائمة بأهم الإختلافات بين المعايير المحاسبيّة التونسية والمعايير الدوليّة للتقارير الماليّة IFRS [14].		
الموضوع	**المعايير الدوليّة**	**المعايير التونسية**
القوائم الماليّة	1. المركز المالي. 2. بيان الدخل والدخل الشامل. 3. قائمة التغيّرات في حقوق الملكيّة. 4. قائمة التدفقات النقدية. 5. الإيضاحات.	1. المركز المالي 2. قائمة الدخل 3. قائمة التدفقات النقدية 4. الإيضاحات
الأرباح/ الخسائر الإستثنائية والأرباح/ الخسائر الغير عادية	تُخصص لها إيضاحات خاصة ان كانت ذات أهميّة جوهرية	عرض ببيان الدخل بنود منفصلة عن الأرباح/ الخسائر الإستثنائية والأرباح/ الخسائر الغير عادية
الضريبة المؤجلة	تُسجّل في الحسابات المجمّعة والحسابات الفردية	تُسجّل في الحسابات المجمّعة فقط
مصاريف ما قبل بداية النشاط	لا يمكن رسملتها بل تُسجّل في بيان الدخل حين تكبّدها	يمكن رسملتها
فرق النوايا الحسنة في عمليات الإستحواذ على الشركات	لا يمكن استهلاكه بل فقط يتم قياس تدني قيمته	يمكن استهلاكه
نسب إستهلاكات الأصول	حسب تقدير الشركة بحيث يكون الإستهلاك متناسب مع المنافع المتحصل عليها من الأصل خلال فترة استعماله	حسب قانون الضرائب
الأدوات الماليّة	حسب المعيار الدولي رقم IFRS9	تقييم الأدوات الماليّة لا يعتمد على الطريقة الجديدة التي يقدّمها المعيار الدولي رقم 9
الافصاحات حول قطاعات الأعمال	حسب المعيار الدولي رقم IFRS8	لا يوجد معيار يتناول هذا الموضوع.

(14) تقرير ROSC للبنك الدولي حول تونس. سنة 2004 (ص 15-18).

- **الجمهوريّة الجزائرية الديمقراطية الشعبية** [15]

شهدت الجزائر عدّة تغييرات منذ الاستقلال على عدّة مستويات انعكست على التطوّرات الاقتصاديّة خلال الخمسين سنة الماضية إلا أن هذا التغيير لم ينعكس بشكل كبير على الممارسات المحاسبيّة ومهنة المحاسبة بشكل عام. فمسار المحاسبة في الجزائر بدأ من خلال إنشاء المخطط المحاسبي الوطني سنة 1975 الذي أنجز للوفاء باحتياجات الاقتصاد الاشتراكي السائد في تلك الفترة بهدف توفير معلومات يمكن استغلالها على المستوى المركزي. وعلى الرغم من التخلي التدريجي للدولة عن ملكيّة المؤسسات والانفتاح على القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي الا أن المخطط المحاسبي الوطني لم يشهد إصلاحاً جذرياً يتناسب وهذه التطوّرات. لكن مع تنامي المتطلبات الداخلية بدأت الجزائر في تبنّي مشروع اصلاح النظام المحاسبي على مدار عدّة سنوات تمخّض عن ولادة النظام المحاسبي المالي الذي يهدف إلى تحسين الدور المحاسبي في إنتاج معلومات موثوقة وآنية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

بدأ العمل على تطوير النظام المحاسبي المالي منذ سنة 1998 في إطار الإنفتاح الدولي وتوقيع إتفاقية الشراكة الأوروبية ومفاوضات الدخول إلى منظمة التجارة العالميّة. تقلّد المجلس الوطني للمحاسبة مهمة الإشراف على المشروع مع الاستعانة بهيئات فرنسية مُتخصصة في هذا المجال. تمّ إصدار النظام المحاسبي المالي سنة 2007 بحسب المرسوم التنفيذي رقم 156 لسنة 2007.

قائمة بيانات مرجعية لدراسة تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)	
سنة الإستقلال	1963
عدد السكان (بالمليون) (تقرير البنك الدولي 2016)	40.61
درجة التنافسية العالمية (تقرير منظمة Heritage Foundation لسنة 2017)	4.07
مؤشر الحرية الإقتصادية (تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2017-2018)	46.5
مؤشر جودة بيئة الأعمال (تقرير البنك الدولي لسنة 2017)	47.76
الجهة المهنية المختصة في المحاسبة	المصف الوطني للخبراء المحاسبين
النظام المحاسبي المستعمل للبنوك والمصارف	النظام المحاسبي الجزائري
المرجع القانوني (حسب الموقع الإلكتروني لبنك الجزائر)	اللائحة رقم 09-04 لسنة 2009 المتعلقة بالمخطط المحاسبي البنكي والقوانين المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية
النظام المحاسبي المستعمل للشركات المدرجة	النظام المحاسبي الجزائري
المرجع القانوني (حسب الموقع الإلكتروني لبورصة الجزائر)	القرار رقم 02-2000 لسنة 2000 المتعلق بإفصاحات الشركات المدرجة بالبورصة

(15) نورالدين مزياني، أهميّة الإصلاح المحاسبي في ظل التوافق المحاسبي الدولي 2009 (ص: 190-196).

قائمة بأهم الإختلافات بين المعايير المحاسبيّة الجزائرية والمعايير الدوليّة للتقارير الماليّة (IFRS)[16]		
الموضوع	المعايير الدوليّة	المعايير الجزائرية
القوائم الماليّة	1. المركز المالي 2. يان الدخل والدخل الشامل 3. بيان التغيّرات في حقوق الملكيّة 4. بيان التدفقات النقدية 5. الإيضاحات	1. الميزانية 2. بيان الدخل 3. بيان التغيّرات في حقوق الملكيّة (غير إلزاميّة) 4. بيان التدفقات النقدية (غير إلزاميّة) 5. الإيضاحات
الأصول الثابتة	1. نموذج التكلفة 2. نموذج إعادة التقييم	1. نموذج التكلفة مع الأخذ بعين الاعتبار شروط مصلحة الضرائب. 2. لا يوجد نموذج إعادة التقييم
الإستهلاكات	القيمة المتبقيّة في نهاية العمر الإنتاجي للأصل تُخصم من مبلغ الإستهلاك.	لا يوجد مفهوم أو إستعمال للقيمة المتبقيّة في نهاية العمر الإنتاجي للأصل
المخزون	طريقتان معتمدتان فقط: - متوسط التكلفة - أول بأول	لا يوجد تحديد لطريقة تقييم المخزون عند البيع
المخزون	إستهلاك وصيانة المبنى المخصص لحفظ المخزون يمكن إضافته لتكلفة المخزون.	إستهلاك وصيانة المبنى المخصص لحفظ المخزون لا يمكن إضافته لتكلفة المخزون.
المخصصات العامة	تُسجّل في بيان الدخل حسب مجموعة شروط كما تُقيّم حسب القيمة الحاليّة	تُخصم من الأرباح المحتجزة في بيان حقوق الملكيّة
الأرباح والخسائر الغير عادية	لا توجد	يمكن تسجيلها
كلفة الإقتراض	يجب رسملة تكلفة الإقتراض المتعلّقة مباشرةً بإقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل	كلفة الإقتراض تُسجّل في بيان الدخل
مزايا العاملين (الأرباح والخسائر الإكتوارية)	تُسجّل ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى	تُسجّل حسب قواعد وشروط نظام التقاعد الجزائري
الضريبة المؤجلة	تُسجّل حسب تفاصيل المعيار الدولي رقم 12	لا يوجد معيار يتناول هذا الموضوع، فالضريبة تُسجّل دائما كمصروفات
الاستثمار العقاري	يُعتبر العقار عقاراً استثمارياً منذ بداية إنشاءه	لا يوجد معيار يتناول هذا الموضوع
التأجير التمويلي	الإيجار التمويلي هو أي عقد إيجار تنتقل بمقتضاه منافع ومخاطر الملكيّة من المؤجر إلى المستأجر.	شرط انتقال الملكية القانونية للأصل يجعل من الإيجار التمويلي كالإيجار التشغيلي.

(16) موخيفي أمين، مقارنة تحليلية بين النظام المحاسبي الجزائري والمعايير الدوليّة للتقارير الماليّة (ص:1-15) جامعة مستغانم الجزائر 2011.

- **المملكة العربيّة السعودية**[17]

اهتمّت حكومة المملكة العربيّة السعودية منذ ثلاثينات القرن الماضي بتنظيم وتطوير مهنة المحاسبة حيث أصدرت المراسيم واللوائح التجاريّة لضمان حسن تسجيل ومسك الدفاتر المحاسبيّة. في سنة 1965 صدر قانون تنظيم الشركات الذي نصّ على ضرورة إعداد البيانات الماليّة وخوّل مراقبي الحسابات بتدقيقها. كما أصدرت وزارة التجارة سنة 1968 قوانين منظمة لمهنة التدقيق المحاسبي.

لعبت جامعة الملك سعود دوراً رائداً في تنظيم الملتقيات بهدف تطوير قطاع المحاسبة وفي سنة 1982 وبالتعاون مع جمعيات أكاديمية تم إعداد إطار نظري للمحاسبة وجملة من المعايير المحاسبيّة الخاصة بالإفصاحات، تبنّت وزارة التجارة المشروع كما أُنشئت بأمر ملكي الهيئة السعودية للخبراء المحاسبين سنة 1992.

إعتمدت مؤسّسة النقد العربي السعودي على المعايير الدولية للتقارير المالية كنظام محاسبي ملزم للبنوك وشركات التأمين التي تنطوي تحت إشرافها بينما تولّت الهيئة السعودية للخبراء المحاسبين سنة 2012 إدارة ومراقبة التحوّل من معايير المحاسبة السعودية إلى المعايير الدوليّة للتقارير المالية التي دخلت حيز التنفيذ تدريجياً سنة 2017 (الشركات المدرجة) ولاحقا مع بداية سنة 2018 (بقية الشركات).

إنّ إنضمام المملكة العربيّة السعودية إلى منظمة التجارة العالميّة سنة 2005 ومجموعة العشرين سنة 2009 إضافةً إلى تنامي الاستثمار الخارجي بالمملكة، كانت من أبرز العوامل التي ساهمت بالإسراع في وتيرة تبنّي المملكة للمعايير الدوليّة للتقارير الماليّة.

(17) محمد البدر: التحول إلى معايير المحاسبة الدوليّة وتأثيرها على تعليم المحاسبة بالمملكة السعودية (ص:21-30) جامعة ولاية ميسوري بأمريكا 2015.

قائمة بيانات مرجعية لدراسة تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)	
سنة توحد وتأسيس المملكة.	1932
عدد السكان (بالمليون) (تقرير البنك الدولي 2016)	32.28
درجة التنافسية العالمية (تقرير منظمة Heritage Foundation لسنة 2017)	4.83
مؤشر الحرية الإقتصادية (تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2017-2018)	64.4
مؤشر جودة بيئة الأعمال (تقرير البنك الدولي لسنة 2017)	61.11
الجهة المهنية المختصة في المحاسبة	الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين
النظام المحاسبي المستعمل للبنوك والمصارف	المعايير الدولية للتقارير المالية.
المرجع القانوني (حسب الموقع الإلكتروني لمؤسسة النقد العربي السعودي)	الفقرة رقم 6 المبادئ الرئيسية لحوكمة البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية
النظام المحاسبي المستعمل للشركات المدرجة	المعايير الدولية للتقارير المالية بداية من 2017.
المرجع القانوني (حسب الموقع الإلكتروني للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين)	قرار مجلس الإدارة للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين حول تطبيق المعايير الدولية المعتمدة من الهيئة بنسختها الكاملة سيكون اعتبارا من بداية عام 2017 وذلك على المنشآت المدرجة في السوق المالية

.

- **جمهوريّة السودان**

تأثّرت التشريعات والقوانين بالسودان بالموروث البريطاني وكذلك بالشريعة الإسلاميّة. إعتمدت الحكومات المتتالية في السودان قانون الشركات الصادر سنة 1925، يلزم هذا القانون في الفقرة رقم 123 جميع أنواع الشركات بضرورة إعداد بيانات ماليّة وحفظ سجلات محاسبيّة لكن دون توضيح حسب أي معايير محاسبيّة.[18]

سنة 2015 تم إستبدال قانون الشركات لسنة 1925 بقانون الشركات لسنة 2015 الذي ينص في الفقرة الأولى على أن المعايير المحاسبيّة المقصودة بالقانون هي المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة أو معايير المحاسبة الإسلاميّة بالنسبة للبنوك، إلا أن تطبيق هذه المعايير الدولية في الواقع يحتاج مزيد من الوقت فمجلس معايير المحاسبة الدولية لا يعتبر جمهورية السودان متوافقة مع المعايير الدولية للتقارير المالية.

قائمة بيانات مرجعية لدراسة تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)	
سنة الإستقلال	1956
عدد السكان (بالمليون) (تقرير البنك الدولي 2016)	39.58
درجة التنافسية العالمية (تقرير منظمة Heritage Foundation لسنة 2017)	غير متوفر
مؤشر الحرية الإقتصادية (تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2017-2018)	48.8
مؤشر جودة بيئة الأعمال (تقرير البنك الدولي لسنة 2017)	44.76
الجهة المهنية المختصة في المحاسبة	مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة
النظام المحاسبي المستعمل للبنوك والمصارف	نظام المحاسبة للبنوك الإسلامية
المرجع القانوني (حسب الموقع الإلكتروني لبنك السودان المركزي)	تعميم رقم 672 لسنة 2006 للبنك المركزي السوداني المتعلق بتطبيق معايير المحاسبة للبنوك الإسلامية
النظام المحاسبي المستعمل للشركات المدرجة	المعايير الدولية للتقارير المالية
المرجع القانوني (حسب الموقع الإلكتروني للوزارة العدل)	قانون الشركات لسنة 2015

(18) تقرير ROSC للبنك الدولي حول السودان. سنة 2010 (ص 7-17).

- **الجمهوريّة العربيّة السورية**

تأثّرت التشريعات القانونيّة بالجمهوريّة العربيّة السورية بعد الاستقلال بالموروث العثماني من جهة وحقبة الوجود الفرنسي من جهة أخرى إلا أن طبيعة الاقتصاد السائد في تلك الفترة ركّز على مصالح الدولة على حساب القطاع الخاص. في هذا الإطار صدر النظام المحاسبي السوري حسب القانون رقم 287 لسنة 1978 ليكون الدستور المحاسبي للمؤسسات الحكوميّة والقطاع الخاص.

إثر إنفتاحها على الاقتصاد الحرّ وسيطرة النظام الرأسمالي على الاقتصاد العالمي تبنّت الجمهوريّة السورية عدّة خطوات لمواكبة العولمة الاقتصاديّة منها تبنّي المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة وذلك من خلال مجموعة من القوانين نذكر منها [19]:

- قانون سوق دمشق للأوراق الماليّة رقم 55 لعام 2006 المادة 65 الذي يلزم الشركات المُدرّجة باستعمال المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة.
- قانون الشركات رقم 29 لعام 2011 تعدّيلاً للمرسوم التشريعي رقم 3 لعام 2008 الذي يلزم الشركات التجاريّة باستعمال المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة.

قائمة بيانات مرجعية لدراسة تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)	
سنة الإستقلال	1961
عدد السكان (بالمليون) (تقرير البنك الدولي 2016)	18.43
درجة التنافسية العالمية (تقرير منظمة Heritage Foundation لسنة 2017)	غير متوفر
مؤشر الحرية الإقتصادية (تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2017-2018)	غير متوفر
مؤشر جودة بيئة الأعمال (تقرير البنك الدولي لسنة 2017)	غير متوفر
الجهة المهنية المختصة في المحاسبة	جمعية المحاسبين القانونيين السوريين
النظام المحاسبي المستعمل للبنوك والمصارف	المعايير الدولية للتقارير المالية
المرجع القانوني (حسب الموقع الإلكتروني لمجلس الشعب السوري)	الفصل رقم 188 من المرسوم التشريعي رقم 29 لسنة 2011 المتعلق بالشركات.
النظام المحاسبي المستعمل للشركات المدرجة	المعايير الدولية للتقارير المالية
المرجع القانوني (حسب الموقع الإلكتروني لسوق دمشق للأوراق المالية)	الفصل رقم 65 من المرسوم التشريعي رقم 55 لسنة 2006 وتعديلاته المتعلق بسوق الأوراق المالية

(19) سمير الريشاني: مقدمة في معايير المحاسبة الدوليّة دمشق 2011 (ص: 1-2)

- **جمهوريّة الصومال الفيدرالية**

لفترة طويلة بعد الإستقلال لم يكن بجمهورية الصومال قوانين تخصّ الشركات التجاريّة، إلا أنه إستناداً إلى القوانين المنشورة على صفحة البنك المركزي الصومالي نورد ما يلي:

- ينص قانون المؤسسات الماليّة رقم 130 لسنة 2012 في الفقرة 19 على ضرورة أن تعدّ البنوك حسابات متوافقة مع المعايير الدوليّة للمحاسبة.
- تنص اللائحة رقم CBS/BS/REG/06 لسنة 2016 في الفقرة 1.2 على إلزام البنوك بمسك حسابات وإعداد بيانات ماليّة حسب قانون المؤسسات الماليّة، لوائح البنك المركزي والمعايير الدوليّة للتقارير الماليّة.

قائمة بيانات مرجعية لدراسة تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)	
سنة الإستقلال	1960
عدد السكان (بالمليون) (تقرير البنك الدولي 2016)	14.32
درجة التنافسية العالمية (تقرير منظمة Heritage Foundation لسنة 2017)	غير متوفر
مؤشر الحرية الإقتصادية (تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2017-2018)	غير متوفر
مؤشر جودة بيئة الأعمال (تقرير البنك الدولي لسنة 2017)	20.29
الجهة المهنية المختصة في المحاسبة	غير متوفر
النظام المحاسبي المستعمل للبنوك والمصارف	المعايير الدولية للتقارير المالية مع لوائح وقوانين البنك المركزي.
المرجع القانوني (حسب الموقع الإلكتروني للبنك المركزي الصومالي)	القانون رقم 130 لسنة 2012 الصادر عن البنك المركزي الصومالي.
النظام المحاسبي المستعمل للشركات المدرجة	لا توجد بورصة

- **جمهوريّة العراق** [20]

تأثّرت المحاسبة في جمهوريّة العراق ما بعد الاستقلال بالنظام الإشتراكي الذي يخدم الدولة كمستعمل رئيسي للمعلومة المحاسبيّة. تأسس سنة 1968 ديوان الرقابة الذي كان له الدور البارز في إصدار نظام المحاسبة الموحّد ليكون الدستور المحاسبي للمؤسسات الحكوميّة والقطاع الخاص.

إثر انتشار المعايير المحاسبيّة الدوليّة في العالم تأسس مجلس المعايير المحليّة للمحاسبة سنة 1995 فأصدّر 14 معياراً صيغت بطريقة متشابهة مع المعايير الدوليّة. [21]

عُدّل قانون الشركات سنة 1997، وفي الفقرة رقم 133 ألزم القانون جميع الشركات باستعمال المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة.

قائمة بيانات مرجعية لدراسة تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)	
سنة الإستقلال	1932
عدد السكان (بالمليون) (تقرير البنك الدولي 2016)	37.2
درجة التنافسية العالمية (تقرير منظمة Heritage Foundation لسنة 2017)	غير متوفر
مؤشر الحرية الإقتصادية (تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2017-2018)	غير متوفر
مؤشر جودة بيئة الأعمال (تقرير البنك الدولي لسنة 2017)	45.61
الجهة المهنية المختصة في المحاسبة	نقابة المحاسبين والمدققين العراقية
النظام المحاسبي المستعمل للبنوك والمصارف	المعايير الدولية للتقارير المالية
المرجع القانوني (حسب الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي)	الفصل رقم 24 من قانون البنوك رقم 94 لسنة 2004
النظام المحاسبي المستعمل للشركات المدرجة	المعايير الدولية للتقارير المالية
المرجع القانوني (حسب الموقع الإلكتروني لسوق العراق للأوراق المالية)	الفصل 133 من قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدّل سنة 2004.

(20) موقع ديوان الرقابة العراقي. https://www.fbsa.gov.iq/ar/wiki/view/account-unified-system

(21) فرقد السلمان، تقرير PWC حول الإستثمار في العراق 2009، (عرض).

- **سلطنة عُمان** [22]

منذ الاستقلال عن بريطانيا اتّجهت سلطنة عمان إلى تبنّي أفضل المعايير الدوليّة في كافة المجالات حيث نصّت الفقرة 30 من المرسوم السلطاني رقم 77 لسنة 1986 المتعلّق بتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة على وجوب استعمال معايير المحاسبة الدوليّة من قِبل المحاسبين وبذلك تكون سلطنة عمان قد تبنّت المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة من غير استثناءات.

قائمة بيانات مرجعية لدراسة تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)	
سنة تأسيس السلطنة	1971
عدد السكان (بالمليون) (تقرير البنك الدولي 2016)	4.42
درجة التنافسية العالمية (تقرير منظمة Heritage Foundation لسنة 2017)	4.31
مؤشر الحرية الإقتصادية (تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2017-2018)	62.1
مؤشر جودة بيئة الأعمال (تقرير البنك الدولي لسنة 2017)	67.3
الجهة المهنية المختصة في المحاسبة	الجمعية العمانية للمحاسبين المعتمدين
النظام المحاسبي المستعمل للبنوك والمصارف	المعايير الدولية للتقارير المالية
المرجع القانوني (حسب الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العماني)	تعميم البنك المركزي رقم 913 لسنة 2001 المتعلق بتبني المعايير الدولية للتقارير المالية
النظام المحاسبي المستعمل للشركات المدرجة	المعايير الدولية للتقارير المالية
المرجع القانوني (حسب الموقع الإلكتروني لسوق مسقط للأوراق المالية)	الفصل الخامس من قانون سوق المال الذي يعود بالنظر إلى الأمر السلطاني رقم 77 المتعلق بتنظيم مهنة المحاسبة

(22) شنكاريا: الحوكمة ومعايير المحاسبة في سلطنة عُمان: دراسة تجريبية. جامعة السلطان قابوس مسقط 2004 (ص: 4-6).

- **دولة قطر** [23]

اتّجهت دولة قطر منذ نشأتها إلى إختيار أحسن الممارسات والمعايير العالميّة، فكان قانون الشركات الصادر سنة 1981 يلزم الشركات التجاريّة في الفقرة رقم 146 بإعداد بيانات ماليّة وفق المبادئ والممارسات المحاسبيّة الدوليّة. من هذا المنطلق اعتمدت الشركات التجاريّة بمختلف أنواعها على المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة لإعداد بياناتها الماليّة.

قائمة بيانات مرجعية لدراسة تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)	
سنة تأسيس الإمارة	1971
عدد السكان (بالمليون) (تقرير البنك الدولي 2016)	2.57
درجة التنافسية العالمية (تقرير منظمة Heritage Foundation لسنة 2017)	5.11
مؤشر الحرية الإقتصادية (تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2017-2018)	73.1
مؤشر جودة بيئة الأعمال (تقرير البنك الدولي لسنة 2017)	63.66
الجهة المهنية المختصة في المحاسبة	جمعية المحاسبين القانونيين القطرية
النظام المحاسبي المستعمل للبنوك والمصارف	البنوك والمصارف: المعايير الدولية للتقارير المالية بالإضافة إلى معايير المحاسبة للمصارف الإسلامية.
المرجع القانوني (حسب الموقع الإلكتروني لمصرف قطر المركزي)	التعليمات الصادرة للبنوك رقم FD1 المتعلقة بالإفصاحات البنكية
النظام المحاسبي المستعمل للشركات المدرجة	الشركات المدرجة: المعايير الدولية للتقارير المالية
المرجع القانوني (حسب الموقع الإلكتروني لبورصة قطر)	دليل البورصة الصادر سنة 2015

(23) علي سنون: التقارير الماليّة في قطر: تحليل تجريبي: جامعة قطر 1993 (ص: 16).

- **دولة الكويت** [24]

أكّد قانون الشركات الكويتي رقم 15 لسنة 1960 في الفصل 26 إلى 33 بمسك سجلات محاسبيّة يومية ودفتر سنوي للجرد. عُدّل قانون الشركات سنة 1987 ليشمل تفاصيل أكثر عن البيانات الماليّة المطلوب إعدادها من قِبل إدارة الشركات. ثم في سنة 1990 أصدّر وزير التجارة القرار الوزاري رقم 18 الذي يلزم صراحة في الفصل الأول منه كل الشركات التجاريّة بإستعمال المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة.

قائمة بيانات مرجعية لدراسة تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)	
سنة الإستقلال	1961
عدد السكان (بالمليون) (تقرير البنك الدولي 2016)	4.05
درجة التنافسية العالمية (تقرير منظمة Heritage Foundation لسنة 2017)	4.43
مؤشر الحرية الإقتصادية (تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2017-2018)	65.1
مؤشر جودة بيئة الأعمال (تقرير البنك الدولي لسنة 2017)	59.55
الجهة المهنية المختصة في المحاسبة	جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
النظام المحاسبي المستعمل للبنوك والمصارف	المعايير الدولية للتقارير المالية
المرجع القانوني (حسب الموقع الإلكتروني لبنك الكويت المركزي)	القرار الوزاري رقم 18 لسنة 1990 الذي يلزم باستعمال المعايير المحاسبة الدولية للشركات والمؤسسات
النظام المحاسبي المستعمل للشركات المدرجة	المعايير الدولية للتقارير المالية
المرجع القانوني (حسب الموقع الإلكتروني لهيئة أسواق المال- الكويت)	الفصل 3-10من كتاب حوكمة الشركات لهيئة أسواق المال

[24] قرار وزير التجارة رقم 18 لسنة 1990 (ص: 2، الفصل 1)

- **الجمهوريّة اللبنانية** [25]

تأثّرت القوانين التجاريّة والماليّة في الجمهوريّة اللبنانية بالنظام الفرنسي الذي حكم البلاد لعقود من الزمن، ورثت الدولة قانون التجارة البرية رقم 304 لسنة 1942 الذي تم تعدّيله وتحديثه سنة 1954 وسنة 1968 حيث تنص المادة 16 على ضرورة مسك دفاتر محاسبيّة منتظمة وإعداد بيان للمركز المالي وبيان الأرباح والخسائر إضافةً إلى إعداد جرد سنوي للمخزون [26]

من أجل التصريح بالدخل، تقوم الشركات التجاريّة (عدا البنوك) حسب القانون رقم 27 لسنة 1980 باتباع مخطط حسابات (Chart of Accounts) لإعداد القوائم الماليّة المطلوبة.

جاء القرار الوزاري رقم 6258/1 لسنة 1996 ليلزم أغلب الشركات التجاريّة وخاصةً البنوك والشركات الكُبرى باستعمال المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة.

قائمة بيانات مرجعية لدراسة تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)	
سنة الإستقلال	1943
عدد السكان (بالمليون) (تقرير البنك الدولي 2016)	6
درجة التنافسية العالمية (تقرير منظمة Heritage Foundation لسنة 2017)	3.84
مؤشر الحرية الإقتصادية (تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2017-2018)	53.3
مؤشر جودة بيئة الأعمال (تقرير البنك الدولي لسنة 2017)	55.9
الجهة المهنية المختصة في المحاسبة	نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان
النظام المحاسبي المستعمل للبنوك والمصارف	المعايير الدولية للتقارير المالية
المرجع القانوني (حسب الموقع الإلكتروني لمصرف لبنان)	القرار رقم 12659 لسنة 2017 للبنك المركزي المتعلق بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية
النظام المحاسبي المستعمل للشركات المدرجة	المعايير الدولية للتقارير المالية
المرجع القانوني (حسب الموقع الإلكتروني لهيئة الأسواق المالية- لبنان)	قانون رقم 161 لسنة 2011 لهيئة الأسواق المالية

(25) تقرير ROSC للبنك الدولي حول لبنان. مايو 2007 (ص 1-4).
(26) تقرير شركة Crowe Horwath Professional Auditors حول مناخ الأعمال في لبنان مارس 2015 (ص 1-4)

- **دولة ليبيا** [27]

إثر استقلالها تم اصدار القانون التجاري الليبي سنة 1953 ثمّ سنة 1973 تم إصدار قانون الضريبة على الدخل الذي تضمن مجموعة من المتطلبات المحاسبيّة من كل الشركات كإعداد بيان المركز المالي وبيان الأرباح والخسائر، إيضاحات للبيانات الماليّة.

تم تعدّيل قانون الضريبة على الدخل سنة 2004 إلا أنه لم ينص على إستعمال المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة. وفي 2007 أسّست حكومة ليبيا "مكتب المحاسبة الوطني" حسب القانون رقم 3 لسنة 2007 ليكون جهاز مستقّل لمراقبة الاستثمارات والمؤسسات الحكوميّة دون تحديد معايير محاسبيّة أو معايير للتدقيق واضحة.

سنة 2003 قام المجلس الليبي للإستثمار الخارجي الذي تأسس بهدف استقطاب رؤوس الأموال الخارجية بإحداث شراكات في مختلف المجالات، ومنها مع الجمعيّة العالميّة للمحاسبين (IFAC) لتطوير النظام المحاسبي الليبي. وفي 2010 أصدّرت الحكومة القانون رقم 11 المتعلّق بسوق المال حيث أصبحت الشركات المُدّرجة ملزمة بإستعمال المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة[28].

قائمة بيانات مرجعية لدراسة تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)	
سنة الإستقلال	1951
عدد السكان (بالمليون) (تقرير البنك الدولي 2016)	6.29
درجة التنافسية العالمية (تقرير منظمة Heritage Foundation لسنة 2017)	غير متوفر
مؤشر الحرية الإقتصادية (تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2017-2018)	غير متوفر
مؤشر جودة بيئة الأعمال (تقرير البنك الدولي لسنة 2017)	33.19
الجهة المهنية المختصة في المحاسبة	نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين
النظام المحاسبي المستعمل للبنوك والمصارف	المعايير المحلية والدولية
المرجع القانوني (حسب الموقع الإلكتروني لمصرف ليبيا المركزي)	المادة رقم 56-ثانيا، الفقرة 7 من القانون رقم 1 لسنة 2005 بشأن المصارف والمعدل بالقانون رقم 46 لسنة 2012.
النظام المحاسبي المستعمل للشركات المدرجة	المعايير المعتمدة المحلية
المرجع القانوني (حسب الموقع الإلكتروني لمصرف ليبيا المركزي)	المادة رقم 54 من القانون رقم 11 لسنة 2010 المتعلق بسوق المال.

(27) نجيب مسعود: تطوير المحاسبة والقوانين في ليبيا، (ص:47-50) جامعة العقبة للتكنولوجيا، الأردن 2014.

(28) https://www.researchgate.net/publication/304628337.

- **جمهوريّة مصر العربيّة** [29]

تأثر النظام المحاسبي بعد الاستقلال بطبيعة النظام الاقتصادي في تلك الفترة، بدأ تطبيق قانون النظام المحاسبي الموحّد سنة 1966 في ضوء تزايد مؤسسات القطاع العام. إلا أنه سنة 1973 مع الانفتاح الاقتصادي الذي انتهجته مصر بدأت بعض الشركات استخدام المعايير المحاسبيّة الدوليّة مما عجّل في إصدار معايير المحاسبة المصريّة سنة 1997 من قِبل جمعيّة المحاسبين والمراجعين وتفعيلها من قِبل الشركات المُدّرجة بالبورصة وذلك تزامناً مع مرحلة الانفتاح الاقتصادي.

كان لمعايير المحاسبة المصريّة تأثيراً هاماً على الفكر المحاسبي والاقتصادي في مصر كما شهدت عدة تحديثات لتتماشى والتطوّرات الاقتصاديّة العالميّة وخاصة التغييرات والتحديثات على مستوى معايير المحاسبة الدوليّة.

قائمة بيانات مرجعية لدراسة تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)	
سنة الإستقلال	1952
عدد السكان (بالمليون) (تقرير البنك الدولي 2016)	95.69
درجة التنافسية العالمية (تقرير منظمة Heritage Foundation لسنة 2017)	3.9
مؤشر الحرية الإقتصادية (تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2017-2018)	52.6
مؤشر جودة بيئة الأعمال (تقرير البنك الدولي لسنة 2017)	56.64
الجهة المهنية المختصة في المحاسبة	الجمعية المصرية للمحاسبين والمراجعين
النظام المحاسبي المستعمل للبنوك والمصارف	النظام المحاسبي المصري
المرجع القانوني (حسب الموقع الإلكتروني للبنك المركزي المصري)	قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من قبل مجلس إدارة البنك المركزي في ديسمبر 2008
النظام المحاسبي المستعمل للشركات المدرجة	النظام المحاسبي المصري
المرجع القانوني (حسب الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للرقابة المالية- مصر)	معايير المحاسبة المصرية إصدار 2015 تنطبق على جميع الشركات

(29) خالد دحاوي: المحاسبة في مصر، الجامعة الأمريكية بالقاهرة 2011 (ص: 1-5).

قائمة بأهم الإختلافات بين المعايير المحاسبيّة المصريّة والمعايير الدوليّة للتقارير الماليّة (IFRS)[30]		
الموضوع	**المعايير الدوليّة**	**المعايير المصريّة**
القوائم الماليّة	1. المركز المالي 2. بيان الدخل والدخل الشامل 3. قائمة التغيّرات في حقوق الملكيّة 4. قائمة التدفقات النقدية 5. الإيضاحات	1. الميزانية 2. قائمة الدخل 3. قائمة التغيّرات في حقوق الملكيّة 4. قائمة التدفقات النقدية 5. الإيضاحات
توزيعات الأرباح على العاملين وأعضاء مجلس الإدارة	تدرج كمصروفات ضمن بيان الدخل والدخل الشامل	تُسجّل كتوزيع للأرباح في حقوق الملكيّة
الأصول الثابتة	1. نموذج التكلفة 2. نموذج إعادة التقييم بدون شروط	1. نموذج التكلفة 2. نموذج إعادة التقييم بشرط القوانين الصادرة عن مصلحة الضرائب تسمح بذلك
كلفة الإقتراض	يجب رسملة تكلفة الإقتراض المتعلّقة مباشرةً بإقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل	1. تُثبّت تكلفة الإقتراض كمصروفات وتُحمّل على الفترة التي تم التكبّد فيها. 2. يتم رسملة تكلفة الإقتراض المتعلّقة مباشرةً بإقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل
مزايا العاملين (الأرباح والخسائر الإكتوارية)	تُسجّل فوراً ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى	الإعتراف بجزء من الأرباح والخسائر الإكتوارية إذا زاد صافي الأرباح والخسائر المتراكمة غير المعترف بها على أيهما أكبر: - 10% من القيمة الحاليّة لإلتزام المزايا. - 10% من القيمة العادلة لأية أصول للنظام.
الاستثمار العقاري	يُعتبر العقار عقاراً استثمارياً منذ بداية إنشائه	يُعتبر العقار عقاراً استثمارياً الا بعد الإنشاء
التأجير التمويلي	الإيجار التمويلي هو أي عقد إيجار تنتقل بمقتضاه منافع ومخاطر الملكيّة من المؤجر إلى المستأجر وذلك حسب المؤشرات التالية: 1. فقد الإيجار ينصّ على نقل الملكيّة في نهاية العقد. 2. شروط العقد تعطي الحق للمستأجر بشراء الأصل في التاريخ والمبلغ المحدّد. 3. مدة العقد تغطي معظم العمر الإنتاجي للأصل. 4. القيمة الحاليّة لإجمالي القيمة التعاقديّة تمثل معظم قيمة الأصل. 5. الأصل ذو طبيعة مُتخصّصة حيث تكون الإستفادة منه خاصة بالمستأجر.	هناك ثلاث شروط: - العقد التمويلي مُسجّل بالسجل الإداري للجهة المختصة. - شروط العقد تعطي المستأجر الحق في شراء العين المؤجرة في التاريخ والمبلغ المحدّدين في العقد. - مدة العقد تمثل على الأقل 75% من العمر الإنتاجي للعين المؤجرة أو أن القيمة الحاليّة لإجمالي القيمة التعاقدية تمثل على الأقل 90% من قيمة العين المؤجرة.

(30) ورشة عمل نظمتها الجمعية المصرية للمحاسبين والمراجعين حول أهم الإختلافات بين المعايير المحاسبيّة المصرية وIFRS https://www.scribd.com/document/273256387.

- **المملكة المغربية** [31]

كان المخطط المحاسبي الفرنسي لسنة 1957 مستعملاً لدى الشركات المغربية حتى سنة 1970 حيث ظهرت فكرة إنشاء نظام محاسبي مغربي حديث. تطلّب تحقيق هذه الفكرة فترة زمنية طويلة تلخصت في:

- سنة 1983 استحداث اللجنة الوطنيّة لمخطط المحاسبة التي تولّت تكوين لجنة فنية مختصّة في المعايير المحاسبيّة حيث تم إنشاؤها سنة 1986 ثم إصدار المخطط المحاسبي للشركات العمومية سنة 1989.
- سنة 1992 المصادقة على القانون رقم 9 لسنة 1988 المتعلّق بالواجبات المحاسبيّة للشركات وتنظيم مهنة الخبراء المحاسبين.
- سنة 1994 تعميم تطبيق القانون رقم 9 لسنة 1988 على كل الشركات العمومية والخاصة.

من جهة أخرى أصدّر بنك المغرب (البنك المركزي) سنة 2007 قراراً رقم 56/G/2007 يلزم جميع البنوك العاملة في المغرب باستعمال المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة فيما يتعلق بالحسابات المجمّعة.

قائمة بيانات مرجعية لدراسة تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)	
سنة الإستقلال	1956
عدد السكان (بالمليون) (تقرير البنك الدولي 2016)	95.69
درجة التنافسية العالمية (تقرير منظمة Heritage Foundation لسنة 2017)	4.24
مؤشر الحرية الإقتصادية (تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2017-2018)	61.5
مؤشر جودة بيئة الأعمال (تقرير البنك الدولي لسنة 2017)	67.5
الجهة المهنية المختصة في المحاسبة	هيئة الخبراء المحاسبين
النظام المحاسبي المستعمل للبنوك والمصارف	النظام المحاسبي المغربي والمعايير الدولية للتقارير المالية للحسابات المجمعة.
المرجع القانوني (حسب الموقع الإلكتروني لبنك المغرب)	اللائحة رقم 56/2007-G/ المتعلقة بشروط مسك حسابات المؤسسات المالية
النظام المحاسبي المستعمل للشركات المدرجة	النظام المحاسبي المغربي والمعايير الدولية للتقارير المالية بالنسبة للمؤسسات المالية المدرجة فيما يتعلق بحساباتها المجمعة
المرجع القانوني (حسب الموقع الإلكتروني للهيئة المغربية لسوق الرساميل)	الفصل 166 من قانون الشركات الخفية الإسم رقم 1-96-124 الصادر سنة 1996 والمعدل سنة 2012 ينص بالرجوع إلى القوانين السارية المفعول فيما يتعلق بتطبيق معايير المحاسبة المغربية

(31) خليفة أحسينة: تأثير تبني المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة على الشركات المدرجة بالدار البيضاء 2014 (ص: 2-4).

قائمة بأهم الإختلافات بين المعايير المحاسبيّة المغربية والمعايير الدوليّة للتقارير الماليّة (IFRS)[32]		
الموضوع	المعايير الدوليّة	المعايير المغربية
مبادئ محاسبيّة جديدة	1. مبدأ القيمة العادلة 2. مبدأ تقديم الجوهر الاقتصادي للمعاملات على شكلها القانوني.	لم تُدرج بعد
عرض الأرباح والمصاريف	حسب الطبيعة أو حسب الوظيفة	حسب طبيعتها فقط
مصاريف ما قبل بداية النشاط	لا يمكن رسملتها بل تُسجّل في بيان الدخل حين تكبّدها	يمكن رسملتها
فرق الشهرة عند عمليات الإستحواذ على الشركات (Good Will)	لا يمكن استهلاكه بل فقط يتم قياس تدني قيمته	يمكن استهلاكه
نسب إستهلاكات الأصول	حسب تقدير الشركة بحيث يكون الإستهلاك متناسب مع المنافع المتحصل عليها من الأصل خلال فترة استعماله	حسب قائمة وزارة الماليّة
التأجير التمويلي	الإيجار التمويلي هو أي عقد إيجار تنتقل بمقتضاه منافع ومخاطر الملكيّة من المؤجر إلى المستأجر.	لا يوجد فرق بين ايجار تمويلي والإيجار التشغيلي
الأدوات الماليّة	حسب المعيار الدولي رقم IFRS9	تقييم الأدوات الماليّة لا يعتمد على الطريقة الجديدة التي يقدّمها المعيار الدولي رقم 9
فروقات العملة	تُسجّل في بيان الدخل عند حدوثها	يمكن رسملتها
مزايا العاملين (الأرباح والخسائر الإكتوارية)	حسب المعيار الدولي رقم IFRS2	ليس هناك قواعد واضحة في هذا الموضوع

(32) سعاد بية: معايير المحاسبة المغربية والمعايير الدوليّة للتقارير الماليّة، دراسات وإعادة معالجة 2008. الموقع www.scribd.com.

- **الجمهوريّة الإسلاميّة الموريتانية** [33]

إستمدّت المبادىء والممارسات المحاسبيّة بعد الاستقلال في موريتانيا من المخطط المحاسبي الفرنسي وكذلك النظام المحاسبي الاسباني لقربه الجغرافي.

ظهر أول مخطط محاسبي موريتاني حسب القانون رقم 180-82 لسنة 1982 والذي عُدّل سنة 1999 والذي ينقسم إلى جزأين:

- نظام الحدّ الأدنى للتدفقات النقدية: وهو نظام محاسبي يخصّ الشركات الصغيرة التي لا تدفع الضريبة على الأرباح حسب النظام الحقيقي.
- النظام المحاسبي العادي: وهو نظام محاسبي يخصّ الشركات الكبيرة الخاضعة للضريبة على الأرباح حسب النظام الحقيقي.

تُطبّق البنوك والمؤسسات الماليّة في موريتانيا المخطط المحاسبي الموريتاني بالإضافة إلى جملة من القوانين الخاصة واللوائح الصادرة عن البنك المركزي الموريتاني.

قائمة بيانات مرجعية لدراسة تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)	
سنة الإستقلال	1960
عدد السكان (بالمليون) (تقرير البنك الدولي 2016)	4.3
درجة التنافسية العالمية (تقرير منظمة Heritage Foundation لسنة 2017)	غير متوفر
مؤشر الحرية الإقتصادية (تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2017-2018)	54.4
مؤشر جودة بيئة الأعمال (تقرير البنك الدولي لسنة 2017)	47.21
الجهة المهنية المختصة في المحاسبة	الهيئة الوطنية للخبراء المحاسبين بموريتانيا
النظام المحاسبي المستعمل للبنوك والمصارف	النظام المحاسبي الموريتاني.
المرجع القانوني (حسب الموقع الإلكتروني للبنك المركزي الموريتاني)	اللائحة رقم 20-2007 المتعلقة بتنظيم عمل المؤسسات المالية
النظام المحاسبي المستعمل للشركات المدرجة	لا توجد بورصة

(33) تقرير ROSC للبنك الدولي حول موريتانيا سنة 2013 (ص: 27-31).

قائمة بأهم الإختلافات بين المعايير المحاسبيّة الموريتانية والمعايير الدوليّة للتقارير الماليّة IFRS[34]		
الموضوع	**المعايير الدوليّة**	**المعايير الموريتانية**
الإطار النظري للمعايير المحاسبيّة	يشتمل على أهداف ومبادئ محاسبيّة مع تعريف للمفاهيم	يفتقر إلى تعريف المفاهيم
القوائم الماليّة: بيان التدفقات النقدية	موجود	غير موجود
إعداد البيانات الماليّة	على الأقل مرة في السنة	مرة في السنة (12 شهر)
البيانات المرفقة	كثيرة	قليلة
مبدأ القيمة العادلة	مستعمل	غير مستعمل
مبدأ تقديم الجوهر الاقتصادي للمعاملات على شكلها القانوني.	مستعمل	غير مستعمل
الأدوات الماليّة	حسب المعيار الدولي رقم IFRS9	تقييم الأدوات الماليّة لا يعتمد على الطريقة الجديدة التي يقدّمها المعيار الدولي رقم 9
مزايا العاملين (الأرباح والخسائر الإكتوارية)	حسب المعيار الدولي رقم IFRS2	ليس هناك قواعد واضحة في هذا الموضوع

(34) تقرير ROSC للبنك الدولي حول موريتانيا سنة 2013 (ص: 27-31).

- **الجمهوريّة اليمنيّة** [35]

ليس لليمن معايير محاسبيّة محليّة خاصه به، فبعد توحّد اليمن الشمالي والجنوبي سنة 1990، تم إصدار القانون التجاري رقم 32 لسنة 1991 الذي نصّ في الفقرة 30 و31 على إلزام الشركات التجاريّة بمسك سجلات محاسبيّة (سجل لليومية ودفتر للجرد) كما يجب إعداد بيان المركز المالي وبيان خاص بالديون المتعلّقة بالتجارة دون تحديد أية معايير محاسبيّة يمكن تطبيقها.

جاء الأمر الرئاسي رقم 2952 لسنة 2013 الذي وجّه رئيس الوزراء باتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تبنّي المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة في اليمن في أسرع الآجال. على ضوء ذلك أصدّر البنك المركزي اليمني منشوراً يُلزم فيه البنوك العاملة باليمن باستعمال المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة من جهة، كما تم تعدّيل قانون الضرائب الفقرة 107حيث أُجبرت الشركات الكبيرة والمتوسطة على إستعمال معايير دوليّة للتقارير الماليّة من جهة أخرى.

قائمة بيانات مرجعية لدراسة تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)	
سنة توحد الشمال والجنوب	1990
عدد السكان (بالمليون) (تقرير البنك الدولي 2016)	27.58
درجة التنافسية العالمية (تقرير منظمة Heritage Foundation لسنة 2017)	2.87
مؤشر الحرية الإقتصادية (تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2017-2018)	غير متوفر
مؤشر جودة بيئة الأعمال (تقرير البنك الدولي لسنة 2017)	39.57
الجهة المهنية المختصة في المحاسبة	جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين
النظام المحاسبي المستعمل للبنوك والمصارف	المعايير الدولية للتقارير المالية
المرجع القانوني (حسب الموقع الإلكتروني للبنك المركزي اليمني)	الفصل 27 من قانون المصارف التجارية رقم 38 لسنة 1998 والفصل 5 من دليل حوكمة البنوك الصادر عن البنك المركزي اليمني.
النظام المحاسبي المستعمل للشركات المدرجة	لا يوجد بورصة

(35) عرض قدمه رئيس جمعية المحاسبين القانونيين اليمنية أحمد عبيد الشيباني بحضور وفد من البنك الدولي وIFAC وجمعية المحاسبين القانونيين الأردنية بالبحر الميت (يناير 2016)

- **دولة فلسطين** [36]

إعتمدت دولة فلسطين على قانون الشركات الأردني رقم 12 لسنة 1964 الذي ينص في المادة 175 على ضرورة الإحتفاظ بسجلات حسابات الشركة بصورة أصولية.

سعت السلطة الفلسطينية بدايةً من سنة 2000 إلى تطوير الاقتصاد الفلسطيني وتحديث القوانين ذات الصلة ومنها تبنّي المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة في مختلف المجالات وذلك عبر القوانين التالية:

قانون الأوراق الماليّة لسنة 2004 الفقرة 24.

القانون رقم 5 لسنة 2009 المتعلّق بالنظام المحاسبي لشركات الأوراق الماليّة الفقرة رقم 1.

المادة 68 من القرار رقم 108 لسنة 2011 المتعلّق بالنظام المالي والمحاسبي لسلطة النقد الفلسطينية (البنك المركزي الفلسطيني).

قائمة بيانات مرجعية لدراسة تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)	
سنة الإستقلال	تحت الإحتلال
عدد السكان (بالمليون) (تقرير البنك الدولي 2016)	4.55
درجة التنافسية العالمية (تقرير منظمة Heritage Foundation لسنة 2017)	غير متوفر
مؤشر الحرية الإقتصادية (تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2017-2018)	غير متوفر
مؤشر جودة بيئة الأعمال (تقرير البنك الدولي لسنة 2017)	53.21
الجهة المهنية المختصة في المحاسبة	جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية
النظام المحاسبي المستعمل للبنوك والمصارف	المعايير الدولية للتقارير المالية
المرجع القانوني (حسب الموقع الإلكتروني لسلطة النقد الفلسطينية)	الفصل رقم 4 من القانون رقم 9 لسنة 2010 الصادر عن السلطة الوطنية الفلسطينية بشأن المصارف
النظام المحاسبي المستعمل للشركات المدرجة	المعايير الدولية للتقارير المالية
المرجع القانوني (حسب الموقع الإلكتروني لبورصة فلسطين)	قانون الإدراج بسوق الأسهم لسنة 2013.

[36] توفيق أبوشربه: طبيعة المعايير المحاسبيّة المستخدمة في فلسطين 2017 (ص: 5-6)

- **جمهوريّة جيبوتي**[37]

إنّ قانون الشركات في جيبوتي الصادر سنة 1986 يحمل بصمات القوانين الفرنسية من حيث أنواع الشركات التجاريّة والترتيبات المنظمة لها. يُلزم هذا القانون الشركات التجاريّة بإعداد بيانات ماليّة وتقرير حول نشاط الشركة وتقرير حول المخزون دون التطرّق إلى ماهية المعايير المحاسبيّة المطلوبة.

من جهة أخرى إستعملت دولة جيبوتي المخطط المحاسبي العام لسنة 1957 الذي هو عبارة عن ترقيم لأسماء الحسابات التي يمكن إستعمالها.

بدايةً من سنة 2003 عيّن رئيس دولة جيبوتي لجنة خاصة لإعداد معايير محاسبيّة خاصة بجيبوتي والتي أنهت أعمالها سنة 2012 وبذلك صدر القانون رقم 10 لسنة 2012 الذي أسس لأول معايير محاسبيّة جيبوتية التي إستمدّت مبادئها من المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة مع مراعاة خصائص المجتمع والاقتصاد في جيبوتي.

قائمة بيانات مرجعية لدراسة تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)	
سنة الإستقلال	1977
عدد السكان	0.94
درجة التنافسية العالمية (تقرير منظمة Heritage Foundation لسنة 2017)	غير متوفر
مؤشر الحرية الإقتصادية (تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2017-2018)	46.7
مؤشر جودة بيئة الأعمال (تقرير البنك الدولي لسنة 2017)	44.5
الجهة المهنية المختصة في المحاسبة	المجلس الوطني لمراقبي الحسابات بجيبوتي
النظام المحاسبي المستعمل للبنوك والمصارف	نظام المحاسبة الجيبوتي
المرجع القانوني (حسب الموقع الإلكتروني لبنك جيبوتي المركزي)	الفصل 34 إلى الفصل 36 من القانون رقم 119 لسنة 2011 المتعلق بالبنوك
النظام المحاسبي المستعمل للشركات المدرجة	لا يوجد بورصة

(37) مداخلة رئيس المجلس الوطني لمراقبي الحسابات بجيبوتي (فيليكس إيموك) في ورشة عمل بعنوان "تحسين بيئة الأعمال والاستثمار في جيبوتي، رهانات وسياسات الإصلاح" 2012 (ص 1-6).

- **جمهورية القمر المتحدة**

إستمدّت التشريعات المحاسبية للشركات التجاريّة في جمهورية القمر المتحدة من النظم التي كانت سائدة في فترة ما قبل الإستقلال كما هو الحال في البلدان الفرانكوفونية. إنضمت جُزر القمر سنة 1995 إلى "منظمة توافق قانون الأعمال في إفريقيا" (OHADA) التي تُعتبر جهاز فني وتشريعي للقوانين التجاريّة والمحاسبيّة لسبعة عشرة دولة إفريقيّة[38].

بذلك تكون قد تبنّت جُزر القمر القانون التجاري ومعايير المحاسبة الصادرة عن المنظمة.

إستثنت جُزر القمر البنوك وشركات التأمين من تطبيق معايير المحاسبة الصادرة عن "منظمة تنسيق قانون الأعمال في إفريقيا" حيث تعدّ بياناتها الماليّة حسب القواعد والقوانين الصادرة عن البنك المركزي[39].

قائمة بيانات مرجعية لدراسة تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)	
سنة الإستقلال	1975
عدد السكان (بالمليون) (تقرير البنك الدولي 2016)	0.8
درجة التنافسية العالمية (تقرير منظمة Heritage Foundation لسنة 2017)	غير متوفر
مؤشر الحرية الإقتصادية (تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2017-2018)	55.8
مؤشر جودة بيئة الأعمال (تقرير البنك الدولي لسنة 2017)	48.69
الجهة المهنية المختصة في المحاسبة	هيئة الخبراء المحاسبين بجزر القمر
النظام المحاسبي المستعمل للبنوك والمصارف	نظام المحاسبة حسب قوانين البنك المركزي بجزر القمر.
المرجع القانوني (حسب الموقع الإلكتروني لبنك جزر القمر المركزي)	الفصل رقم 32 من القانون رقم 13-003-AU لسنة 2013 المتعلق بتنظيم نشاط المؤسسات المالية.
النظام المحاسبي المستعمل للشركات المدرجة	لا يوجد بورصة

(38) "OHADA" : Organisation pour l Harmonisation en Afrique du Droit des Affaires

(39) Doing Business in Comores, Report of Ernst & Young 2009 (pages 51-52)

قائمة بأهم الإختلافات بين المعايير المحاسبيّة لمنظمة (OHADA) المطبّقة من قِبل جُزر القمر والمعايير الدوليّة للتقارير الماليّة IFRS[40]		
الموضوع	المعايير الدوليّة	معايير (OHADA)
إعداد البيانات الماليّة	على الأقل مرة في السنة	مرة في السنة (12 شهر)
عرض البيانات الماليّة	شكل ومحتوى البيانات الماليّة لا يتغير بتغير حجم الشركة.	شكل ومحتوى البيانات الماليّة يتغير بتغير حجم الشركة.
القوائم الماليّة	1. المركز المالي 2. بيان الدخل والدخل الشامل 3. بيان التغيّرات في حقوق الملكيّة 4. بيان التدفقات النقدية 5. الإيضاحات	1. المركز المالي 2. بيان الأرباح والخسائر 3. الجدول المالي (الموارد والإستعمالات) 4. الإيضاحات 5. جدول إحصائي (إضافي)
شروط الإعتراف بالأصول الثابتة	1. يجب أن يكون هناك منافع اقتصاديّة مستقبلية تستفيد بها الشركة. 2. يجب أن تكون قيمة الأصل مقيّمة بشكل موثوق.	لا يوجد مثل هذه الشروط.
مقاربة استهلاك الأصول حسب المكونات	مستعملة	لا توجد
مفهوم القيمة الحاليّة وسعر الفائدة الفعلي	إستعمال مفهوم القيمة الحاليّة وسعر الفائدة الفعلي عند تسجيل الدخل ذي الأقساط المؤجلة.	لا توجد هذه المفاهيم
مصاريف ما قبل بداية النشاط	لا يمكن رسملتها بل تُسجّل في بيان الدخل حين تكبّدها	يمكن رسملتها
الأدوات الماليّة المشتّقة (محاسبة التحوّط)	توجد مجموعة مفاهيم وشروط للإعتراف بها.	لا تتناول هذا الموضوع
عقد التأجير التمويلي	الإيجار التمويلي هو أي عقد إيجار تنتقل بمقتضاه منافع ومخاطر الملكيّة من المؤجر إلى المستأجر.	هو عقد إيجار يمكن أن تنتقل بمقتضاه الملكيّة من المؤجر إلى المستأجر مع ضرورة أن تكون قيمة الأصل أعلى من 5% من إجمالي قيمة الأصول بالشركة.

(40) MALEA CONSULTING: أهم الإختلافات بين المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة والنظام المحاسبي لمنظمة OHADA (2010)
https://www.scribd.com/doc/31572742/Differences-Majeures-IFRS-et-SYSCOHADA

2.4 ملخص عن التوافق في تطبيق المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة في الدول العربية

في ضوء ما تم إستعراضه من بيانات تفصيلية للدول العربيّة إستناداً على عدد من المرجعيات، فإنه من المُلاحظ أن كثير من العوامل تلعب دور في تبنّي المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة كما أن تأثير هذه العوامل يختلف من دولة إلى أخرى طبقاً لظروف كل دولة. إلا أن هناك عدد من المؤشرات التي يمكن محاولة دراسة العلاقة بينها وبين توافق البيئة التشريعيّة (للنّظم المحاسبيّة) في الدول العربية مع المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة. وتتمثّل هذه المؤشرات في مؤشر الحريّة الاقتصاديّة، مؤشر التنافسيّة العالميّة، ومؤشر جودة بيئة الأعمال:

- **توافق البيئة التشريعيّة مع المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة في الدول العربيّة**

تم تقسيم مدى توافق البيئة التشريعيّة إلى ثلاث مستويات حسب المحددات التالية:

- المستوى الأول: حيث تكون معايير IFRS غير مسموح إستعمالها.
- المستوى الثاني: حيث تكون معايير IFRS مسموحة أو ملزمة في حالات خاصة.
- المستوى الثالث: حيث تكون معايير IFRS ملزمة لكافة للبنوك والشركات المدرجة

يُشير الجدول التالي رقم (1) إلى مدى توافق التشريعات المحاسبيّة في الدول العربيّة مع المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة، والتي تنقسم إلى ثلاث مستويات (غير متوافق، توافق جزئي، وتوافق كلي).

جدول رقم (1): توزيع الدول العربيّة حسب مدى إلزام القوانين والتشريعات بإستعمال IFRS

مستويات الإلزام		
IFRS غير مسموحة	IFRS مسموحة في حالات خاصة	IFRS إلزامية
• تونس • الجزائر • موريتانيا • جيبوتي • جزر القمر	• الصومال • السودان • مصر • ليبيا • المغرب	• الأردن • الإمارات • البحرين • السعودية • سوريا • العراق • عمان • قطر • الكويت • لبنان • اليمن • فلسطين

يتّضح من الجدول السابق أن أكثر من نصف عدد البلدان العربيّة تلزم إستعمال المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة حيث بلغ عددها 12 دولة من إجمالي عدد الدول العربيّة، بينما بلغ عدد الدول التي تسمح في حالات خاصة بإستعمال المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة 5 دول وكذلك الأمر بالنسبة للدول التي لا تسمح بإستعمال المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة.

رسم بياني رقم (1): توزيع الدول العربيّة حسب مدى إلزام القوانين والتشريعات بإستعمال IFRS.

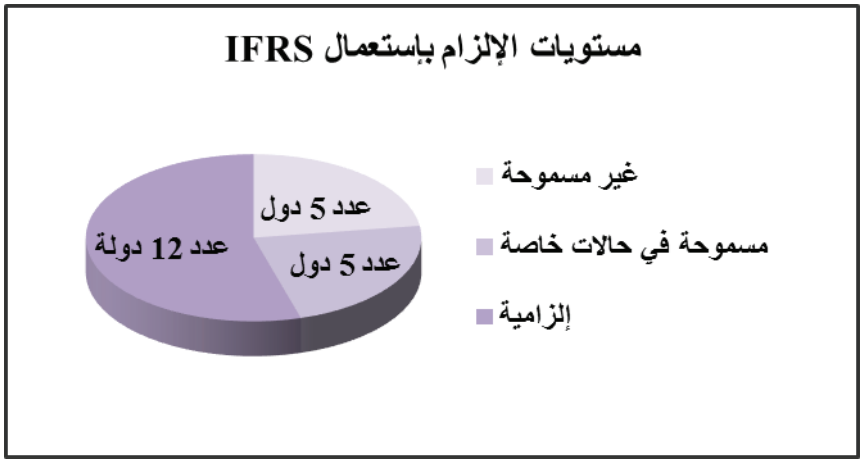

- **مؤشر الحريّة الاقتصاديّة**

تؤثر الحريّة الاقتصاديّة على قُدرة الدول في جذب الاستثمار الأجنبي بصفة مباشرةً مما يؤدي إلى إنتعاش للقطاع الخاص ونقل للخبرات المكّتسبة. أصدّرت منظمة (Heritage Foundation) تقييماً للحريّة الاقتصاديّة لمائة وواحد وثمانون بلداً عبر العالم لسنة 2017 حيث تكون المراتب الأولى في الترتيب للبلدان الأكثر انفتاحاً والمراتب الأخيرة للبلدان الأقل انفتاحاً.

تم تقسيم ترتيب مؤشرات الحريّة الاقتصاديّة للدول إلى ثلاث مستويات حسب المحددات التالية:

- المستوى الأول جيّد: حيث يكون مؤشر الدولة من 65 إلى 100.
- المستوى الثاني متوسط: حيث يكون مؤشر الدولة من 50 إلى 64.
- المستوى الثالث منخفض: حيث يكون مؤشر الدولة أقل من 50 أو غير متوفّر بالتقرير.

يُشير الجدول التالي رقم (2) إلى توزيع الدول العربيّة حسب مؤشر الحريّة الاقتصاديّة الصادر عن منظمة (Heritage Foundation) لسنة 2017.

جدول رقم (2): توزيع الدول العربيّة حسب ترتيب مؤشر الحريّة الاقتصاديّة

مؤشر الحرية الإقتصادية		
منخفض	متوسط	جيّد
• الجزائر • السودان • سوريا • الصومال • العراق • ليبيا • اليمن • فلسطين • جيبوتي	• تونس • السعودية • عمان • لبنان • مصر • المغرب • موريتانيا • جزر القمر	• الأردن • الإمارات • البحرين • قطر • الكويت
4 دول تلزم IFRS	3 دول تلزم IFRS	5 دول تلزم IFRS
%44	%38	%100

يتّضح من بيان الجدول السابق أنّ هناك 5 دول كان مؤشر الحريّة الاقتصاديّة لديها عالي و8 دول عربيّة كان مؤشر الحريّة الاقتصاديّة لديها متوسط، و9 دول عربيّة كان مؤشر الحريّة الاقتصاديّة لديها منخفض.

من أصل 12 دولة متوافقة، تحصّلت فقط 5 دول عربيّة تلزم بإستعمال المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة على مؤشر الحريّة الاقتصاديّة جيّد، و3 دول تحصّلت على مؤشر حريّة الاقتصاديّة متوسط، و4 دول تحصّلت على مؤشر حريّة الاقتصاديّة منخفض، وهو ما يُبيّن أن المراتب الأولى عربيا في مؤشر الحرية الاقتصادية كانت للدول التي تلزم بإستعمال المعايير الدولية للتقارير المالية. إذ يُلاحظ أن جميع الدول التي تتمتع بمؤشر حرية اقتصادية جيّد تُطبّق المعايير الدوليّة.

رسم بياني رقم (3): توزيع الدول العربيّة حسب ترتيب مؤشر الحريّة الاقتصاديّة

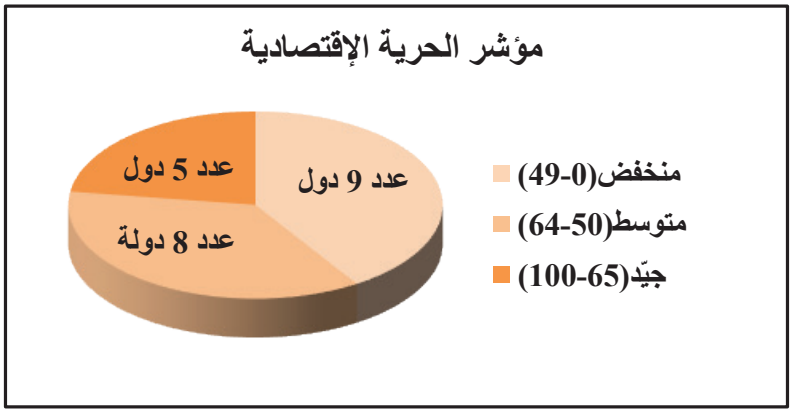

- **مؤشر التنافسيّة العالميّة**

يهتم مؤشر التنافسيّة للدولة بالإستغلال الأمثل لكافة مواردها من أجل تحقيق الرفاهية لشعوبها (التنمية المستدامة) وذلك بإتباع أفضل الأساليب والممارسات. أصدّر المنتدى الاقتصادي العالمي تقريره حول 137 دولة حول العالم لسنة 2017-2018، حيث كل دولة أخذت درجة إستناداً إلى سلم ذي سبعة درجات، كلما كانت مرتفعة كلما كانت القُدّرة على التنافسيّة العالميّة قويّة، لأغراض البحث والدراسة تم تقسيم درجات التنافسيّة العالميّة للدول إلى ثلاثة مستويات حسب المحدّدات التالية:

- المستوى الأول ضعيف: حيث يكون مؤشر التنافسيّة العالميّة للدولة بين 1 و3.5 أو غير متوفّرة.
- المستوى الثاني متوسط: حيث يكون مؤشر التنافسيّة العالميّة للدولة بين 3.51 و4.5
- المستوى الثالث قوي: حيث يكون مؤشر التنافسيّة العالميّة للدولة بين 4.51 و7

يُشير الجدول التالي رقم (3) إلى توزيع الدول العربية حسب مؤشر التنافسيّة العالميّة الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2017-2018.

جدول رقم (3): توزيع الدول العربيّة حسب مؤشر التنافسيّة العالميّة

مؤشر التنافسية العالمية		
ضعيف	متوسط	قوي
• السودان • سوريا • الصومال • العراق • ليبيا • موريتانيا • اليمن • فلسطين • جيبوتي • جزر القمر	• الأردن • تونس • الجزائر • عمان • الكويت • لبنان • مصر • المغرب	• الإمارات • البحرين • السعودية • قطر
4 دول تلزم IFRS	4 دول تلزم IFRS	4 دول تلزم IFRS
%40	%50	%100

يتّضح حسب الجدول السابق أن هناك 10 دول لها درجة تنافسيّة عالميّة ضعيفة، و8 دول عربيّة لها درجة تنافسيّة عالميّة متوسطة، و4 دول عربيّة لها درجة تنافسيّة عالميّة قوية.

من أصل 12 دولة متوافقة، تحصّلت فقط 4 دول تلزم بإستعمال المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة على درجة تنافسيّة عالميّة قويّة، وتحصّلت 4 دول متوافقة على درجة تنافسيّة عالميّة متوسطة، وتحصّلت 4 دول على درجة تنافسيّة عالميّة ضعيفة. كذلك نلاحظ سيطرة الدول الملزمة بإستعمال المعايير الدولية على المراتب الأولى عربياً في مؤشر التنافسية العالمية.

رسم بياني رقم (4): توزيع الدول العربيّة حسب مؤشر التنافسيّة العالميّة

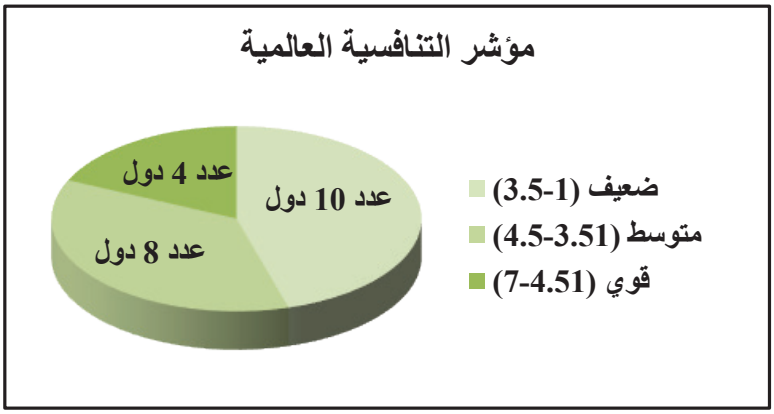

- **مؤشر جودة بيئة الأعمال**

يهتم مؤشر جودة بيئة الأعمال بمدى سهولة وتيسير الاستثمار في بلدان العالم. أصدّر البنك الدولي تقريره لسنة 2017 حول 190 دولة. رتبت الدول من 1 إلى 190 حيث كانت المراتب الأولى لبيئة الأعمال الأفضل، والمراتب الأخيرة للأسوأ.

لأغراض البحث والدراسة تم تقسيم درجات جودة بيئة الأعمال للدول إلى ثلاثة مستويات حسب المحدّدات التالية:

- المستوى الأول عالي: حيث يكون مؤشر جودة بيئة الأعمال للدولة بين 0 و44.9
- المستوى الثاني متوسط: حيث يكون مؤشر جودة بيئة الأعمال للدولة بين 45 و64.9
- المستوى الثالث جيد: حيث يكون مؤشر جودة بيئة الأعمال للدولة بين 65 و100.

يُشير الجدول التالي رقم (4) إلى توزيع الدول العربيّة حسب ترتيب درجة جودة بيئة الأعمال الصادر بتقرير البنك الدولي لسنة 2017:

جدول رقم (4): توزيع الدول العربيّة حسب ترتيب جودة بيئة الأعمال

مؤشر جودة بيئة الأعمال		
ضعيف	متوسط	جيّد
• السودان • سوريا • الصومال • ليبيا • اليمن • جيبوتي	• الأردن • تونس • الجزائر • السعودية • العراق • قطر • الكويت • لبنان • مصر • موريتانيا • فلسطين • جزر القمر	• الإمارات • البحرين • عمان • المغرب
2 دول تلزم IFRS	7 دول تلزم IFRS	3 دول تلزم IFRS
%33	%58	%75

نلاحظ حسب الجدول السابق أن هناك 6 دول عربيّة لها مؤشر جودة بيئة الأعمال ضعيف، و12 دول عربيّة لها مؤشر جودة بيئة الأعمال متوسط، و4 دول عربيّة لها مؤشر جودة بيئة الأعمال من جيّد.

من أصل 12 دولة متوافقة، تحصّلت فقط 3 دول ملزمة بإستعمال المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة على جودة بيئة الأعمال جيدة، وتحصّلت 7 دول عربيّة على جودة بيئة الأعمال متوسطة، وتحصّلت دولتان عربيّتان على جودة بيئة الأعمال ضعيفة، وهو ما يُبيّن كذلك سيطرة الدول الملزمة بإستعمال المعايير الدولية على المراتب الأولى عربيا للمؤشر المذكور.

رسم بياني رقم (5): توزيع الدول العربيّة حسب ترتيب جودة بيئة الأعمال

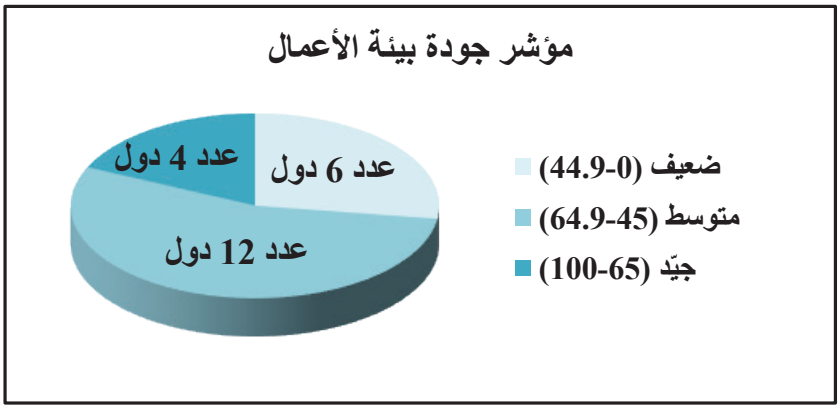

على ضوء ما تقدّم من ملاحظات يمكن إستنتاج أنّ مؤشرات الحريّة الاقتصاديّة، والتنافسيّة العالميّة، وجودة بيئة الأعمال، تتأثر بمدى تبنّي المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة إلا أن تأثيرها يختلف من دولة إلى أخرى وذلك لإختلاف الأوضاع الاقتصاديّة للدول العربيّة ووجود عوامل أخرى خاصة بكل دولة.

5. العوامل المؤثرة في تبنّي المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة في الدول العربية

1.5 التوافق لدى الدول العربيّة التي تبنّت المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة

إن أغلب الدول العربيّة الملزمة بإستعمال المعايير الدولية تنتمي إلى النموذج المحاسبي الأنجلوسكسوني عدا الجمهوريّة العربيّة السورية وجمهوريّة لبنان اللتان إستطاعتا الخروج من النموذج المحاسبي القاري والإلتحاق بالنموذج الإنجلوسكسوني، إذ أن تأثير هذا الأخير على التشريعات داخل المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة لا شك قوي وكبير. من جهة أخرى يُعتبر إعتماد مؤسسات ومنظمات دوليّة للمعايير الدوليّة للتقارير الماليّة دفعة قويّة نحو توافق دول العالم مع هذه المعايير، من بين هذه المؤسسات نذكر، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، المفوضية الأوروبية، ولجنة بازل. كما أن التجارب التي مرّت بها بعض الدول العربيّة تساهم في تسريع التوافق مع المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة.

نُلقي الضوء فيما يلي على أهم الأسباب التي ساهمت في تبنّي المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة في الدول العربيّة الملزمة بإستعمال المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة، مع التركيز على تجارب بعض الدول العربيّة لمزيد من التفصيل:

دول مجلس التعاون الخليجي

- توجّهت أغلب دول مجلس التعاون إلى تبنّي المعايير العالميّة كخيار إستراتيجي في كافة المجالات ومنها مجال المحاسبة والتدقيق.
- سرعة تنامي اقتصاد دول الخليج مما استوجب وضع معايير محاسبيّة تواكب هذا التطوّر.
- إنفتاح الاقتصاد الخليجي على الخارج بنسبة حريّة اقتصاديّة عالية حيث وصلت أعلى نسبة في سلطنة عمان إلى 85.2% سنة 2017، كما ارتفع عدد الشركات الأجنبية بشكل كبير وهي متأتّية من أغلب دول العالم. كذلك تتميّز منطقة الخليج بنسب عالية فيما يتعلّق بجودة بيئة الأعمال حيث وصلت في دولة الإمارات إلى 86% سنة 2017.
- إستقطبت دول الخليج الخبرات والكوادر البشريّة من شتى دول العالم فكان من الضروري إيجاد مفاهيم محاسبيّة مشتركة يمكن فهمها والعمل بها فكانت المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة هي الأنسب.
- سهولة ومرونة البيئة التشريعيّة التي تتناسب وطبيعة العمل التجاري بدول الخليج خاصةً مع إنتشار المناطق الحرّة، حيث توجد 45 منطقة حرّة بدولة الإمارات حتى سنة 2017.
- غياب الضريبة على أرباح الشركات في دول الخليج عدا السعودية وعُمان والكويت ممّا جعل المفاهيم المحاسبيّة تهدف إلى إبراز الوضع الاقتصادي للشركات وليس الوضع الجبائي وهو ما يتناسب كليّاً مع مبادئ المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة.

مجموعة المشرق العربي

- خصخصة المؤسسات الحكوميّة عزّز حجم وأهميّة القطاع الخاص.
- في غياب معايير محاسبيّة محليّة حديثة يُعتبر تبنّي المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة الحل الأسهل والغير مكلف.
- لعبت الجمعيّات المهنيّة للمحاسبين القانونيين في دول المشرق العربي دوراً هاماً في الدفع نحو تنظيم وتطوير مهنة المحاسبة والتدقيق وذلك من خلال الإسهام في تبنّي المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة.
- الإنفتاح الذي شهدتّه غالبيّة الدول ومنها الأردن ففي سنة 1995 تمّ إصدار قانون جديد لتحفيز الاستثمار وإعادة هيكلة قانون الأوراق الماليّة والبورصة فكان لذلك الأثر الكبير في الاتجاه نحو المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة. عدد الشركات المُدّرجة ببورصة عمّان 202 شركة وتُعتبر الأكثر عدداً عربيّاً.
- توقيع اتفاقية التجارة الحرّة سنة 2001 بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكيّة حيث ستكون الأسواق الأردنية مفتوحة أكثر للخارج مما يتطلّب مزيد من الشفافيّة والانضباط والحوكمة. إن مؤشر الحريّة الاقتصاديّة للمملكة الأردنية الهاشمية بلغ 82% سنة 2017.

التجارب الخاصة لبعض الدول العربيّة

- جمهوريّة العراق [41]

- الإنفتاح الاقتصادي بعد الحرب بغيّة إعادة الإعمار بالإضافة إلى توقيع إتفاقيات قروض وشراكة مع البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، والاتحاد الأوروبي.
- الاتفاق مع صندوق النقد الدولي "Emergency Post Conflict Assistance (EPCA) ومع البنك الدولي "Stand by Arrangement (SBA)" شملا شروطاً واضحة بضرورة تحديث النظام المحاسبي الموحّد العراقي وتبنّي المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة.

- الجمهوريّة اليمنيّة

لعبت جمعيّة المحاسبين القانونيين اليمنيّة دوراً محورياً في تبنّي المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة في اليمن حيث نظّمت الاجتماعات مع الهيئات الدوليّة حتى تُوّج مجهودها بالنجاح سنة 2013 حيث أصدّر البنك المركزي اليمني منشوراً يُلزم فيه البنوك العاملة باليمن باستعمال المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة من جهة، وتم تعدّيل قانون الضرائب الفقرة 107 فأُجبرت الشركات الكبيرة والمتوسطة على استعمال المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة من جهة أخرى. إلا أنّ تطبيق المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة والالتزام بها لا يزال يحتاج لمزيد من العمل.

(41)

2.5 التحديّات التي تواجه الدول العربيّة التي لم تتبنّى المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة

فيما يلي نُلقي الضوء على أهم الأسباب التي تحول دون توافق بعض الدول العربيّة مع المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة:

- المحاسبة تلعب دور مهم في إحتساب الضريبة على الشركات حيث أن تغيير القواعد والمبادئ المحاسبيّة يؤثر على إدارة مداخيل الدولة.
- أصدّرت هذه الدول معايير محاسبيّة محليّة صارت معروفة لدى الشركات والأفراد، فالتحوّل إلى المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة يتطلّب إعادة تأهيل الكوادر وتغيير المناهج العلميّة.
- تعتبر المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة مكلّفة من ناحية المعلومات الماليّة المطلوبة للإفصاح.
- الخصوصيّة الاقتصاديّة والثقافيّة في هذه البلدان تختلف مع بعض المفاهيم والمبادئ التي تعرضها المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة.
- النسيج الاقتصادي في هذه الدول تُسيّطر عليه الشركات الصغيرة والمتوسطة حيث يكون لمستعملي البيانات الماليّة الفرصة للإطلاع على الشركة من الداخل.
- كذلك توجد بهذه البلدان كثير من الشركات الغير نظاميّة التي هي خارج سيطرة الدولة.

6. النتائج والخطوات المستقبليّة

1.6 النتائج

خلُصت الدراسة حول تطبيق المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة بأن هناك تباين بين الدول العربيّة في مستوى تطبيق المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة وأنّ هذا التباين يعود في الأساس إلى الخصوصيّة التشريعيّة والقانونيّة لكل دولة وأن العوامل التي تؤثّر على التطبيق تختلف من دولة لأخرى لذلك يصعب تعميمها على بقية الدول. إلا أن الدراسة قدّمت في العديد من الجوانب تفسيراً لهذا التباين بما يشكّل نقطة الإنطلاق التي يمكن من خلالها دعم الدول العربيّة في تأصيل تطبيق المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة والمضي قدماً في وضع آليات التوافق مع أفضل المعايير.

على ضوء البحث والإستقصاء الذي قام به الباحث، فقد خلُص إلى النتائج الرئيسية التّالية:

- المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة تلعب دوراً هاماً ورئيسياً في تسهيل المقارنة بين البيانات الماليّة في أنحاء العالم وخاصةً فيما يتعلّق بالمؤسّسات والشّركات متعدّدة الجنسيّات.
- تبنّي المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة يلعب دوراً إيجابياً في جلب الاستثمار الخارجي كما يُسهّل الحصول على التمويل من المؤسسات والمنظمات الدوليّة التي صارت هي أيضا تعتمد هذه المعايير كالبنك الدولي، صندوق النقد الدولي، وبنك التسويات الدوليّة.
- 12 دولة عربيّة تبنّت المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة لكن درجة تطبيق هذه المعايير في الواقع تتفاوت من دولة إلى أخرى بحسب مدى التنفيذ والإلتزام بها.
- أغلب الدول العربيّة التي تبنّت المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة لها بيئة أعمال جيدة ومؤشر حريّة اقتصاديّة عالي بالإضافة إلى مؤشر تنافسيّة مرتفع.
- تبنّي المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة راجع إلى العديد من العوامل التي تؤثر على كل دولة بشكل مختلف حسب وضعها الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي.
- 10 دول عربيّة لم تتبنّى بعد المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة أو أنها قامت بتعدّيل هذه المعايير حسب حاجتها أو حسب البيئة الاقتصاديّة والثقافيّة لديها.
- تتلخص التحديّات التي تواجه الدول العربيّة في تبنّي المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة: أولاً في التمويل، ثانياً في الموارد البشريّة، ثالثاً في الثقافة المحاسبيّة التي تخدم جمع الضرائب للدولة، رابعاً في النسيج الاقتصادي للدول العربيّة المكوّن في الغالب من الشركات الصغيرة والعائلية، وخامساً في حجم التأثير على البيانات المالية الذي يُمكن أن ينتُج عند تبني هذه المعايير.

- يمكن للدول العربيّة التي لا تلزم بإستعمال المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة تبني هذه المعايير تدريجيا حسب مدى جاهزية القطاعات الاقتصاديّة، أو العمل على تحديث المعايير المحليّة لديها بحيث ترفع من نسبة التوافق مع المعايير الدوليّة وبالتالي تواكب التغيرات الاقتصادية العالمية.
- يمكن الإستفادة من تجارب الدول الأخرى في تبنّي المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة وخاصةً منها الدول العربيّة الشقيقة.

2.6 الخطوات المستقبليّة

بناءً على ما تقدّم من نتائج يمكن لصندوق النقد العربي لعب دور جوهري وهام في هذا المجال وذلك عبر:

- تقديم المعونة الفنيّة فيما يتعلّق بتأهيل/تدريب الكوادر البشريّة التي تحتاجها الدول العربيّة حتى تتمكّن من تبنّي وتطبيق المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة.
- النظر في استحداث آليات يمكن للصندوق من خلالها دعم الدول العربيّة فنياً وتمويلياً.
- يمكن النّظر في تكوين لجان مختصّة تعمل على دراسة تبنّي المعايير الدوليّة للتقارير المالية بطريقة تراعي خصوصيّات المنطقة العربيّة ومتطلبات اقتصاداتها على غرار ما قام به الاتحاد الأوروبي حيث أنشأ "لجنة تنظيم المحاسبة" (ARC) والمجموعة الاستشارية الأوروبية للتقارير الماليّة (EFRAG).
- تنظيم الفعاليّات والملتقيات من خلال الشّراكات والتّفاهمات مع المنظّمات والمؤسّسات الدوليّة المختصّة في هذا المجال بما يخدم الدول العربية في تبني المعايير الدّوليّة للتّقارير الماليّة.

الملاحق

ملحق (1): مؤشر الحريّة الاقتصادية

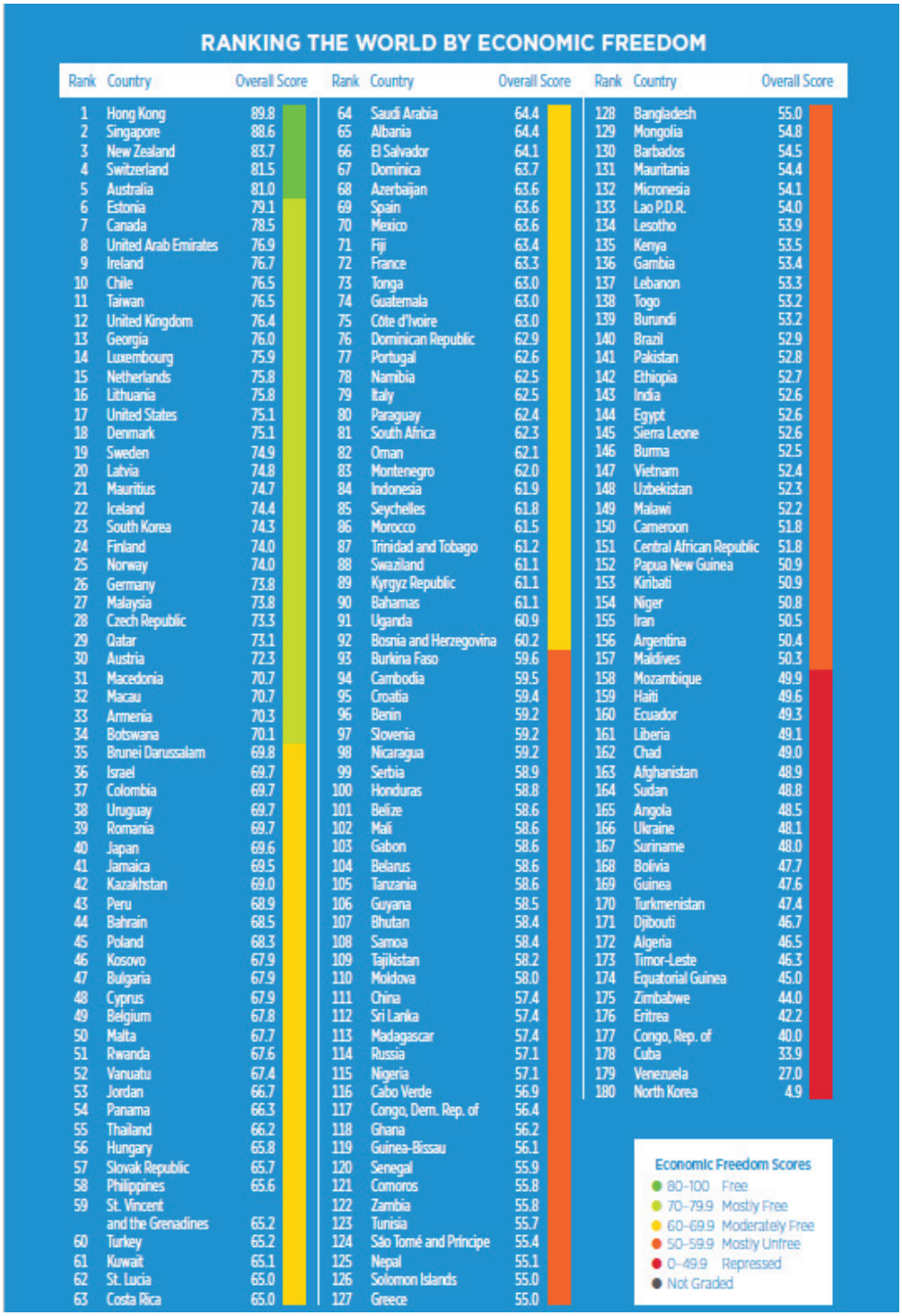

RANKING THE WORLD BY ECONOMIC FREEDOM

Rank	Country	Overall Score
1	Hong Kong	89.8
2	Singapore	88.6
3	New Zealand	83.7
4	Switzerland	81.5
5	Australia	81.0
6	Estonia	79.1
7	Canada	78.5
8	United Arab Emirates	76.9
9	Ireland	76.7
10	Chile	76.5
11	Taiwan	76.5
12	United Kingdom	76.4
13	Georgia	76.0
14	Luxembourg	75.9
15	Netherlands	75.8
16	Lithuania	75.8
17	United States	75.1
18	Denmark	75.1
19	Sweden	74.9
20	Latvia	74.8
21	Mauritius	74.7
22	Iceland	74.4
23	South Korea	74.3
24	Finland	74.0
25	Norway	74.0
26	Germany	73.8
27	Malaysia	73.8
28	Czech Republic	73.3
29	Qatar	73.1
30	Austria	72.3
31	Macedonia	70.7
32	Macau	70.7
33	Armenia	70.3
34	Botswana	70.1
35	Brunei Darussalam	69.8
36	Israel	69.7
37	Colombia	69.7
38	Uruguay	69.7
39	Romania	69.7
40	Japan	69.6
41	Jamaica	69.5
42	Kazakhstan	69.0
43	Peru	68.9
44	Bahrain	68.5
45	Poland	68.3
46	Kosovo	67.9
47	Bulgaria	67.9
48	Cyprus	67.9
49	Belgium	67.8
50	Malta	67.7
51	Rwanda	67.6
52	Vanuatu	67.4
53	Jordan	66.7
54	Panama	66.3
55	Thailand	66.2
56	Hungary	65.8
57	Slovak Republic	65.7
58	Philippines	65.6
59	St. Vincent and the Grenadines	65.2
60	Turkey	65.2
61	Kuwait	65.1
62	St. Lucia	65.0
63	Costa Rica	65.0
64	Saudi Arabia	64.4
65	Albania	64.4
66	El Salvador	64.1
67	Dominica	63.7
68	Azerbaijan	63.6
69	Spain	63.6
70	Mexico	63.6
71	Fiji	63.4
72	France	63.3
73	Tonga	63.0
74	Guatemala	63.0
75	Côte d'Ivoire	63.0
76	Dominican Republic	62.9
77	Portugal	62.6
78	Namibia	62.5
79	Italy	62.5
80	Paraguay	62.4
81	South Africa	62.3
82	Oman	62.1
83	Montenegro	62.0
84	Indonesia	61.9
85	Seychelles	61.8
86	Morocco	61.5
87	Trinidad and Tobago	61.2
88	Swaziland	61.1
89	Kyrgyz Republic	61.1
90	Bahamas	61.1
91	Uganda	60.9
92	Bosnia and Herzegovina	60.2
93	Burkina Faso	59.6
94	Cambodia	59.5
95	Croatia	59.4
96	Benin	59.2
97	Slovenia	59.2
98	Nicaragua	59.2
99	Serbia	58.9
100	Honduras	58.8
101	Belize	58.6
102	Mali	58.6
103	Gabon	58.6
104	Belarus	58.6
105	Tanzania	58.6
106	Guyana	58.5
107	Bhutan	58.4
108	Samoa	58.4
109	Tajikistan	58.2
110	Moldova	58.0
111	China	57.4
112	Sri Lanka	57.4
113	Madagascar	57.4
114	Russia	57.1
115	Nigeria	57.1
116	Cabo Verde	56.9
117	Congo, Dem. Rep. of	56.4
118	Ghana	56.2
119	Guinea-Bissau	56.1
120	Senegal	55.9
121	Comoros	55.8
122	Zambia	55.8
123	Tunisia	55.7
124	São Tomé and Príncipe	55.4
125	Nepal	55.1
126	Solomon Islands	55.0
127	Greece	55.0
128	Bangladesh	55.0
129	Mongolia	54.8
130	Barbados	54.5
131	Mauritania	54.4
132	Micronesia	54.1
133	Lao P.D.R.	54.0
134	Lesotho	53.9
135	Kenya	53.5
136	Gambia	53.4
137	Lebanon	53.3
138	Togo	53.2
139	Burundi	53.2
140	Brazil	52.9
141	Pakistan	52.8
142	Ethiopia	52.7
143	India	52.6
144	Egypt	52.6
145	Sierra Leone	52.6
146	Burma	52.5
147	Vietnam	52.4
148	Uzbekistan	52.3
149	Malawi	52.2
150	Cameroon	51.8
151	Central African Republic	51.8
152	Papua New Guinea	50.9
153	Kiribati	50.9
154	Niger	50.8
155	Iran	50.5
156	Argentina	50.4
157	Maldives	50.3
158	Mozambique	49.9
159	Haiti	49.6
160	Ecuador	49.3
161	Liberia	49.1
162	Chad	49.0
163	Afghanistan	48.9
164	Sudan	48.8
165	Angola	48.5
166	Ukraine	48.1
167	Suriname	48.0
168	Bolivia	47.7
169	Guinea	47.6
170	Turkmenistan	47.4
171	Djibouti	46.7
172	Algeria	46.5
173	Timor-Leste	46.3
174	Equatorial Guinea	45.0
175	Zimbabwe	44.0
176	Eritrea	42.2
177	Congo, Rep. of	40.0
178	Cuba	33.9
179	Venezuela	27.0
180	North Korea	4.9

Economic Freedom Scores

- 80-100 Free
- 70-79.9 Mostly Free
- 60-69.9 Moderately Free
- 50-59.9 Mostly Unfree
- 0-49.9 Repressed
- Not Graded

ملحق (2): مؤشر التنافسيّة العالميّة

The Global Competitiveness Index 2017–2018 Rankings

Covering 137 economies, the Global Competitiveness Index 2017–2018 measures national competitiveness—defined as the set of institutions, policies and factors that determine the level of productivity.

	Economy	Score[1]	Prev.[2]	Trend[3]
1	Switzerland	5.86	1	
2	United States	5.85	3	
3	Singapore	5.71	2	
4	Netherlands	5.66	4	
5	Germany	5.65	5	
6	Hong Kong SAR	5.53	9	
7	Sweden	5.52	6	
8	United Kingdom	5.51	7	
9	Japan	5.49	8	
10	Finland	5.49	10	
11	Norway	5.40	11	
12	Denmark	5.39	12	
13	New Zealand	5.37	13	
14	Canada	5.35	15	
15	Taiwan, China	5.33	14	
16	Israel	5.31	24	
17	United Arab Emirates	5.30	16	
18	Austria	5.25	19	
19	Luxembourg	5.23	20	
20	Belgium	5.23	17	
21	Australia	5.19	22	
22	France	5.18	21	
23	Malaysia	5.17	25	
24	Ireland	5.16	23	
25	Qatar	5.11	18	
26	Korea, Rep.	5.07	26	
27	China	5.00	28	
28	Iceland	4.99	27	
29	Estonia	4.85	30	
30	Saudi Arabia	4.83	29	
31	Czech Republic	4.77	31	
32	Thailand	4.72	34	
33	Chile	4.71	33	
34	Spain	4.70	32	
35	Azerbaijan	4.69	37	
36	Indonesia	4.68	41	
37	Malta	4.65	40	
38	Russian Federation	4.64	43	
39	Poland	4.59	36	
40	India	4.59	39	
41	Lithuania	4.58	35	
42	Portugal	4.57	46	
43	Italy	4.54	44	
44	Bahrain	4.54	48	
45	Mauritius	4.52	45	
46	Brunei Darussalam	4.52	58	
47	Costa Rica	4.50	54	
48	Slovenia	4.48	56	
49	Bulgaria	4.46	50	
50	Panama	4.44	42	
51	Mexico	4.44	51	
52	Kuwait	4.43	38	
53	Turkey	4.42	55	
54	Latvia	4.40	49	
55	Viet Nam	4.36	60	
56	Philippines	4.35	57	
57	Kazakhstan	4.35	53	
58	Rwanda	4.35	52	
59	Slovak Republic	4.33	65	
60	Hungary	4.33	69	
61	South Africa	4.32	47	
62	Oman	4.31	66	
63	Botswana	4.30	64	
64	Cyprus	4.30	83	
65	Jordan	4.30	63	
66	Colombia	4.29	61	
67	Georgia	4.28	59	
68	Romania	4.28	62	
69	Iran, Islamic Rep.	4.27	76	
70	Jamaica	4.25	75	
71	Morocco	4.24	70	
72	Peru	4.22	67	
73	Armenia	4.19	79	
74	Croatia	4.19	74	
75	Albania	4.18	80	
76	Uruguay	4.15	73	
77	Montenegro	4.15	82	
78	Serbia	4.14	90	
79	Tajikistan	4.14	77	
80	Brazil	4.14	81	
81	Ukraine	4.11	85	
82	Bhutan	4.10	97	
83	Trinidad and Tobago	4.09	94	
84	Guatemala	4.08	78	
85	Sri Lanka	4.08	71	
86	Algeria	4.07	87	
87	Greece	4.02	86	
88	Nepal	4.02	98	
89	Moldova	3.99	100	
90	Namibia	3.99	84	
91	Kenya	3.98	96	
92	Argentina	3.95	104	
93	Nicaragua	3.95	103	
94	Cambodia	3.93	89	
95	Tunisia	3.93	95	
96	Honduras	3.92	88	
97	Ecuador	3.91	91	
98	Lao PDR	3.91	93	
99	Bangladesh	3.91	106	
100	Egypt	3.90	115	
101	Mongolia	3.90	102	
102	Kyrgyz Republic	3.90	111	
103	Bosnia and Herzegovina	3.87	107	
104	Dominican Republic	3.87	92	
105	Lebanon	3.84	101	
106	Senegal	3.81	112	
107	Seychelles	3.80	n/a	
108	Ethiopia	3.78	109	
109	El Salvador	3.77	105	
110	Cape Verde	3.76	110	
111	Ghana	3.72	114	
112	Paraguay	3.71	117	
113	Tanzania	3.71	116	
114	Uganda	3.70	113	
115	Pakistan	3.67	122	
116	Cameroon	3.65	119	
117	Gambia, The	3.61	123	
118	Zambia	3.52	118	
119	Guinea	3.47	n/a	
120	Benin	3.47	124	
121	Madagascar	3.40	128	
122	Swaziland	3.35	n/a	
123	Mali	3.33	125	
124	Zimbabwe	3.32	126	
125	Nigeria	3.30	127	
126	Congo, Democratic Rep.	3.27	129	
127	Venezuela	3.23	130	
128	Haiti	3.22	n/a	
129	Burundi	3.21	135	
130	Sierra Leone	3.20	132	
131	Lesotho	3.20	120	
132	Malawi	3.11	134	
133	Mauritania	3.09	137	
134	Liberia	3.08	131	
135	Chad	2.99	136	
136	Mozambique	2.89	133	
137	Yemen	2.87	138	

East Asia and Pacific · Eurasia · Europe and North America · Latin America and the Caribbean · Middle East and North Africa · South Asia · Sub-Saharan Africa

Note: The Global Competitiveness Index captures the determinants of long-term growth. Recent developments are reflected only in-so-far as they have an impact on data measuring these determinants. Results should be interpreted in this context.
1 Scale ranges from 1 to 7.
2 2016-2017 rank out of 138 economies.
3 Evolution in percentile rank since 2007 or earliest edition available.

ملحق (3): مؤشر جودة بيئة الأعمال

TABLE 1.1 Ease of doing business ranking

Rank	Economy	DTF score	Rank	Economy	DTF score	Rank	Economy	DTF score
1	New Zealand	87.01 ↑	65	Azerbaijan	67.99 ↑	128	Tajikistan	55.34 ↑
2	Singapore	85.05 ↑	66	Oman	67.73 ↑	129	Cabo Verde	55.28
3	Denmark	84.87 ↑	67	Jamaica	67.54 ↑	130	India	55.27 ↑
4	Hong Kong SAR, China	84.21 ↑	68	Morocco	67.50 ↑	131	Cambodia	54.79 ↑
5	Korea, Rep.	84.07 ↑	69	Turkey	67.19	132	Tanzania	54.48 ↑
6	Norway	82.82 ↑	70	Panama	66.19	133	Malawi	54.39 ↑
7	United Kingdom	82.74 ↑	71	Botswana	65.55 ↑	134	St. Kitts and Nevis	53.96
8	United States	82.45	72	Brunei Darussalam	65.51 ↑	135	Maldives	53.94
9	Sweden	82.13 ↑	73	Bhutan	65.37 ↑	136	Palau	53.81 ↑
10	Macedonia, FYR	81.74 ↑	74	South Africa	65.20	137	Mozambique	53.78
11	Taiwan, China	81.09 ↑	75	Kyrgyz Republic	65.17 ↑	138	Grenada	53.75
12	Estonia	81.05 ↑	76	Malta	65.01 ↑	139	Lao PDR	53.29 ↑
13	Finland	80.84	77	Tunisia	64.89 ↑	140	West Bank and Gaza	53.21 ↑
14	Latvia	80.61 ↑	78	China	64.28 ↑	141	Mali	52.96 ↑
15	Australia	80.26 ↑	79	San Marino	64.11 ↑	142	Côte d'Ivoire	52.31 ↑
16	Georgia	80.20 ↑	80	Ukraine	63.90 ↑	143	Marshall Islands	51.92 ↑
17	Germany	79.87	81	Bosnia and Herzegovina	63.87 ↑	144	Pakistan	51.77 ↑
18	Ireland	79.53 ↑	82	Vietnam	63.83 ↑	145	Gambia, The	51.70 ↑
19	Austria	78.92 ↑	83	Qatar	63.66	146	Burkina Faso	51.33 ↑
20	Iceland	78.91 ↑	83	Vanuatu	63.66 ↑	147	Senegal	50.68 ↑
21	Lithuania	78.84 ↑	85	Tonga	63.58	148	Sierra Leone	50.23 ↑
22	Canada	78.57	86	St. Lucia	63.13	149	Bolivia	49.85 ↑
23	Malaysia	78.11	87	Uzbekistan	63.03 ↑	150	Niger	49.57 ↑
24	Poland	77.81 ↑	88	Guatemala	62.93 ↑	151	Micronesia, Fed. Sts.	49.48
25	Portugal	77.40 ↑	89	Samoa	62.17 ↑	152	Kiribati	49.19 ↑
26	United Arab Emirates	76.89 ↑	90	Uruguay	61.85 ↑	153	Comoros	48.69 ↑
27	Czech Republic	76.71 ↑	91	Indonesia	61.52 ↑	154	Togo	48.57 ↑
28	Netherlands	76.38 ↑	92	Kenya	61.22 ↑	155	Benin	48.52 ↑
29	France	76.27 ↑	93	Seychelles	61.21 ↑	156	Algeria	47.76 ↑
30	Slovenia	76.14 ↑	94	Saudi Arabia	61.11 ↑	157	Burundi	47.37 ↑
31	Switzerland	76.06	95	El Salvador	61.02	158	Suriname	47.28 ↑
32	Spain	75.73 ↑	96	Trinidad and Tobago	60.99	159	Ethiopia	47.25 ↑
33	Slovak Republic	75.61 ↑	97	Fiji	60.71	160	Mauritania	47.21 ↑
34	Japan	75.53 ↑	98	Zambia	60.54	161	Zimbabwe	47.10 ↑
35	Kazakhstan	75.09 ↑	99	Philippines	60.40 ↑	162	São Tomé and Príncipe	46.75 ↑
36	Romania	74.26 ↑	100	Lesotho	60.37 ↑	163	Guinea	46.23 ↑
37	Belarus	74.13 ↑	101	Dominica	60.27	164	Gabon	45.88
38	Armenia	73.63 ↑	102	Kuwait	59.55	165	Iraq	45.61 ↑
39	Bulgaria	73.51 ↑	103	Dominican Republic	59.35 ↑	166	Cameroon	45.27 ↑
40	Russian Federation	73.19	104	Solomon Islands	59.17 ↑	167	Madagascar	45.10 ↑
41	Hungary	73.07 ↑	105	Honduras	59.09	168	Sudan	44.76
42	Belgium	73.00	106	Paraguay	59.03	169	Nigeria	44.63 ↑
43	Croatia	72.99 ↑	107	Nepal	58.88	170	Myanmar	44.56 ↑
44	Moldova	72.75 ↑	108	Ghana	58.82 ↑	171	Djibouti	44.50 ↑
45	Cyprus	72.65 ↑	108	Namibia	58.82	172	Guinea-Bissau	41.63 ↑
46	Thailand	72.53 ↑	110	Sri Lanka	58.79 ↑	173	Syrian Arab Republic	41.43
47	Mexico	72.29 ↑	111	Swaziland	58.34 ↑	174	Liberia	41.41
47	Serbia	72.29 ↑	112	Belize	58.06	175	Timor-Leste	40.88
49	Mauritius	72.27 ↑	113	Antigua and Barbuda	58.04	176	Bangladesh	40.84 ↑
50	Italy	72.25 ↑	114	Ecuador	57.97 ↑	177	Congo, Rep.	40.58
51	Montenegro	72.08 ↑	115	Uganda	57.77 ↑	178	Equatorial Guinea	39.83
52	Israel	71.65 ↑	116	Argentina	57.45 ↑	179	Yemen, Rep.	39.57
53	Colombia	70.92 ↑	117	Barbados	57.42 ↑	180	Chad	39.07 ↑
54	Peru	70.25 ↑	118	Jordan	57.30 ↑	181	Haiti	38.66 ↑
55	Puerto Rico (U.S.)	69.82 ↑	119	Papua New Guinea	57.29 ↑	182	Angola	38.41
56	Rwanda	69.81 ↑	120	Iran, Islamic Rep.	57.26 ↑	183	Afghanistan	38.10
57	Chile	69.56 ↑	121	Bahamas, The	56.65	184	Congo, Dem. Rep.	37.57 ↑
58	Albania	68.90 ↑	122	Egypt, Arab Rep.	56.64 ↑	185	Central African Republic	36.25
59	Luxembourg	68.81 ↑	123	Brazil	56.53	186	South Sudan	33.48
60	Kosovo	68.79 ↑	124	Guyana	56.26 ↑	187	Venezuela, RB	33.37
61	Greece	68.67	125	St. Vincent and the Grenadines	55.91	188	Libya	33.19
62	Costa Rica	68.50 ↑	126	Lebanon	55.90	189	Eritrea	28.05 ↑
63	Bahrain	68.44 ↑	127	Nicaragua	55.75 ↑	190	Somalia	20.29 ↑
64	Mongolia	68.15 ↑						

Source: Doing Business database.

Note: The rankings are benchmarked to June 2016 and based on the average of each economy's distance to frontier (DTF) scores for the 10 topics included in this year's aggregate ranking. For the economies for which the data cover two cities, scores are a population-weighted average for the two cities. An arrow indicates an improvement in the score between 2015 and 2016 (and therefore an improvement in the overall business environment as measured by *Doing Business*), while the absence of one indicates either no improvement or a deterioration in the score. The score for both years is based on the new methodology.

قائمة المراجع

1. المواقع الإلكترونية الرسمية العربية

- البنك المركزي الأردني:
http://www.cbj.gov.jo
- بورصة عمّان:
https://www.exchange.jo

- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي:
https://www.centralbank.ae
- سوق أبوظبي للأوراق المالية:
https://www.adx.ae
- هيئة الأوراق المالية والسلع (الإمارات):
https://www.sca.gov.ae
- مركز دبي المالي:
https://www.difc.ae

- مصرف البحرين المركزي:
http://www.cbb.gov.bh
- بورصة البحرين:
http://www.bahrainbourse.com

- البنك المركزي التونسي:
https://www.bct.gov.tn
- بورصة تونس:
http://www.bvmt.com.tn

- بنك الجزائر:
http://www.bank-of-algeria.dz
- بورصة الجزائر:
http://www.sgbv.dz

- مؤسسة النقد العربي السعودي:
http://www.sama.gov.sa
- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين:
http://socpa.org.sa

- بنك السودان المركزي:
https://cbos.gov.sd
- وزارة العدل (السودان):
http://moj.gov.sd/sudanlaws

- مجلس الشعب السوري:
http://www.parliament.gov.sy
- سوق دمشق للأوراق المالية:
http://www.dse.sy

- البنك المركزي الصومالي:
http://www.centralbank.gov.so

- البنك المركزي العراقي:
https://cbi.iq
- سوق العراق للأوراق المالية:
http://www.isx-iq.net
- ديوان الرقابة العراقي:
https://www.fbsa.gov.iq

- البنك المركزي العُماني:
http://www.cbo-oman.org
- سوق مسقط للأوراق المالية:
https://msm.gov.om

- مصرف قطر المركزي:
http://qcb.westlaw.com
- بورصة قطر:
https://www.qe.com.qa

- بنك الكويت المركزي:
http://www.cbk.gov.kw
- هيئة أسواق المال (الكويت):
https://www.cma.gov.kw

- مصرف لبنان:
http://www.bdl.gov.lb
- هيئة الأسواق المالية (لبنان)
https://cma.gov.lb

- مصرف ليبيا المركزي:
https://cbl.gov.ly

- البنك المركزي المصري:
http://www.cbe.org.eg
- الهيئة العامة للرقابة المالية (مصر)
http://www.fra.gov.eg

- البنك المغرب:
http://www.bkam.ma
- الهيئة المغربية لسوق الرساميل:
http://www.ammc.ma

- البنك المركزي الموريتاني:
http://www.bcm.mr

- البنك المركزي اليمني:
http://www.centralbank.gov.ye

- سلطة النقد الفلسطينية:
http://www.pma.ps
- بورصة فلسطين:
https://www.pex.ps

- بنك جيبوتي المركزي:
http://www.banque-centrale.dj

- بنك جزر القمر المركزي:
http://www.banque-comores.km

2. تقارير لمؤسّسات دوليّة

- تقرير ROSC للبنك الدولي حول الجمهورية التونسية سنة 2004.
- تقرير ROSC للبنك الدولي حول جمهورية السودان سنة 2010
- تقرير ROSC للبنك الدولي حول الجمهورية اللبنانية مايو 2007.
- تقرير ROSC للبنك الدولي حول الجمهورية الإسلامية الموريتانية سنة 2013.
- تقريرمنظمة Heritage Foundation للحريّة الاقتصادية 2017.
- تقرير منتدى دافوس العالمي عن التنافسية العالمية 2017-2018.
- تقرير البنك الدولي عن جودة بيئة الأعمال 2017.

3. دراسات

- رفيق يوسفي: النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدوليّة ومتطلبات التطبيق 2010-2011
- شعيب حمزة: مداخلة حول التنظيم المحاسبي في المدرستين الفرنسية والأمريكية 2010
- نور الدين مزياني، أهميّة إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل التوافق المحاسبي الدولي 2009
- أيمن حداد: مراجعة للتشريعات المحاسبيّة، حوكمة الشركات والإفصاحات (الجامعة الأمريكية بالكويت) 2016
- ياس الخفاجي: تأثير الثقافة على التقارير المحاسبيّة في دولة الإمارات العربيّة المتحدة، الجامعة الأمريكية بالشارقة 2012.
- موخيفي أمين، مقارنة تحليلية بين النظام المحاسبي الجزائري والمعايير الدوليّة للتقارير الماليّة جامعة مستغانم الجزائر 2011
- محمد البدر: التحول إلى معايير المحاسبة الدوليّة وتأثيرها على تعليم المحاسبة بالمملكة السعودية جامعة ولاية ميسوري بأمريكا 2015
- د. سمير الريشاني: مقدمة في معايير المحاسبة الدوليّة. دمشق 2011
- د. شنكاريا: الحوكمة ومعايير المحاسبة في سلطنة عمان، دراسة تجريبية. جامعة السلطان قابوس مسقط 2004
- علي سنون: التقارير الماليّة في قطر: تحليل تجريبي: جامعة قطر (ص: 16) 1993
- نجيب مسعود: تطوير المحاسبة والقوانين في ليبيا، جامعة العقبة للتكنولوجيا، الأردن- 2014
- خالد دحاوي: المحاسبة في مصر، الجامعة الأمريكية بالقاهرة 2011
- خليفة أحسينة: تأثير تبني المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة على الشركات المدرجة بالدار البيضاء 2014
- سعاد بية: معايير المحاسبة المغربية والمعايير الدوليّة للتقارير الماليّة، دراسات وإعادة معالجة 2008
- توفيق أبوشربه: طبيعة المعايير المحاسبيّة المستخدمة في فلسطين 2017. الجامعة العربية الأمريكية.

4. تقارير إستشارية

- Doing Business in Comores, Report of Ernst & Young 2009
- MALEA CONSULTING: أهم الإختلافات بين المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة والنظام المحاسبي لمنظمة OHADA (2010)
- تقرير شركة Crowe Horwath Professional Auditors حول مناخ الأعمال في لبنان مارس 2015
- International Journal of Trade, Economics and Finance, Vol. 5, No. 6, December 2014

5. مداخلات وعروض

- مداخلة رئيس المجلس الوطني لمراقبي الحسابات بجيبوتي (فيليكس إيموك) في ورشة عمل بعنوان "تحسين بيئة الأعمال والاستثمار في جيبوتي، رهانات وسياسات الإصلاح" 2012
- عرض قدمه رئيس جمعية المحاسبين القانونيين اليمنية أحمد عبيد الشيباني بحضور وفد من البنك الدولي وIFAC وجمعية المحاسبين القانونيين الأردنية بالبحر الميت (يناير 2016)
- فرقد السلمان، تقرير PWC حول الإستثمار في العراق 2009، (عرض).

قائمة المختصرات

- International Financial Reporting Standards :IFRS
- International Federation of Accountants :IFAC
- Institute of Chartered Accountant in England and Wales :ICAEW
- American Institute of Chartered Public Accountants :AICPA
- Financial Accounting Standards Board :FASB
- Securities & Exchange Commission :SEC
- Standard Interpretation Committee :SIC
- International Accounting Standard Board :IASB
- Organization for Economic Co-operation and Development :OECD
- International Accounting Standard Commission :IASC
- Organisation pour l'Harmonisation en Afrique du Droits des Affaires :OHADA
- International Public Sector Accounting Standards :IPSAS
- Accounting Regulatory Commission :ARC
- European Financial Reporting Advisory Group :EFRAG
- International Organization of Securities Commissions :IOSCO

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND